دور المنظمات الدولية في دعم القيم الإنسانية في تعليم الكبار

The role of international organizations in supporting humar values in adult education

إعداد

د. منى بنت حمد العسكر

إدارة التعليم بمحافظة المجمعة- السعودية

أ.د/ خليل بن إبراهيم السعادات

أستاذ بقسم السياسات التربوية بجامعة الملك سعود

Doi: 10.33850/ajahs.2021.140343

الاستلام: ١٦ / ١١ /٢٠٢٠ القبول : ٤ / ١٢ /٢٠٢٠

المستخلص :

جاءت هذه الدراسة بعنوان: "دور المنظمات الدولية في دعم القيم الإنسانية في تعليم الكبار"، وقد هدفت إلى التعرف على الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية في دعم القيم الإنسانية في تعليم الكبار، والتعرف على أهم القيم الإنسانية التي نصتْ عليها المؤتمرات العالمية للمنظمات الدولية، وفلسفة تعليم الكبار التي تنبثق منها القيم الإنسانية، والتعرف على أهداف تعليم الكبار التي تدعم القيم الإنسانية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أن المنظمات بأنواعها تسعى لتحقيق القيم الإنسانية كالعدل، والمساواة، والديمقراطية، والتعاون، وتكافؤ الفرص، من خلال تعميم التعليم للجميع، والعدالة في توزيع الخدمات التعليمية، كما تقوم اليونسكو بدور محوري في دعم القيم الإنسانية من خلال مؤتمراتها التي تعقدها.

Abstract:

This study was titled "The Role of International Organizations in Supporting Human Values in Adult Education", and it aimed to identify the role that international organizations play in supporting human values in adult education, and to identify the most important human values stipulated in the international conferences of international organizations, and the philosophy of education Adults from

which human values emerge. And to identify the adult education goals that support human values, and the study used the descriptive analytical approach. The study found that organizations of all kinds seek to achieve human values such as justice, equality, democracy, cooperation, and equal opportunities through universal education for all, and justice in the distribution of educational services. UNESCO also plays a pivotal role in promoting human values through its conferences.

المقدمة:

يَشْهَدُ العالَمُ اليوم في عصر المعرفة عددًا مِن التغيُّرات الاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة، والتكنولوجيَّة، والمعلوماتيَّة التي أثرتْ على التعليم عامة، وتعليم الكبار خاصة؛ وذلك لأنه يتضمن: إتاحة الفرص لإكساب الكبار المعارف والمعلومات المختلفة التي تُمكِّنهم مِن معرفة الاتجاهات العالمية والمجتمعية الجديدة بطريقة مُنتظِمة، أو صَقْل مهارات جديدة وتكوينها، أو تدريب وإعداد القادة لتَولِّي مراكز جديدة، أو استكمال الدراسة؛ وذلك بهدف مواكبة التغيُّرات مِن حولهم، أو تطوير أنفسهم ومجتمعهم الذي يعيشون فيه؛ لذا فقد أصبح المفهوم الشامل لتعليم الكبار في ظل هذا العصر يتضمن عددًا مِن المجالات، بدلًا من اختزاله في الجهود الرامية إلى محو الأمية القرائية فحسب، فالمفهوم وَفْق ما تتطلع إليه البلدان العربية لتحقيقه يتضمن سبعة مجالات على الأقل، هي: محو الأمية، ومواصلة التعليم، والدراسات الحرة، والتأهيل، والتدريب، والتعلم الذاتي، وإعداد القيادات التي ستتولى مناصب مهمة في المجتمع، كما يمكن أن يتسع المفهوم لمجالات أخرى حتى يُغطِّي أهداف تعليم الكبار وأنماطه المختلفة، مثل: الديمقراطية، المساواة، تكافؤ الفرص، التعاون، حقوق الإنسان، إضافةً إلى مزاولة المسؤولية المدنية تجاه المجتمع؛ (حباكة، ٢٠١٠).

ومحو الأمية القرائية والحسابية في حد ذاتها مهمة، ولكن الأهم مِن ذلك الجمع بين التدريب على المهارات المهنية، وتعلُّم القراءة والكتابة، وهذا يستلزم دَمْج تعلُّم محو الأمية في التدريب على المهارات، مِن خلال استخدام محو الأمية في الحِرَف أو التجارة، كمواد تعلُّمية وتعليميَّة؛ بحيث يصبح محو الأمية إحدى المهارات التي يتم تعلُّمها، بدلًا من أن تكون شيئًا من تلقاء نفسها، حتى يتمكن المتدربون في نهاية البرنامج من تطوير قدرات هائلة في مجال محو الأمية ومهارات كَسْب الرزق ومهارات تنظيم المشاريع ومهارات القيادة المجتمعية (Patrick & Ijah, 2012).

حيث يشهد العالَم اليوم تحوُّلات كبرى، بدأتْ تظهر ملامحها منذ منتصف السبعينيات مِن القرن العشرين، وتجسَّدت في السنوات الأخيرة من هذا القرن، وتلُوح في الأفق مؤشرات ثقافية متعددة تُؤكد أننا نتجه نحو حضارة عالمية جديدة فَرَضَتْها الثورة العلمية التكنولوجيَّة والعولمة؛ الأمر الذي يفرض ضرورة المشاركة والتعاون الدولي، وإمعان النظر في واقعنا التربوي، وإن تحقيق التنمية المستدامة لا يمكن من خلال اتباع نُظُم سياسات محلية فقط - على الرغم من أهميتها والدور الحيوي الذي تقوم به - وإنما من خلال تفعيل دَور التعاون الدولي والمحلي في المجالات التربوية المختلفة، حتى يمكن مواكبة التوجهات العالمية، مِن خلال النظم والسياسات التربوية المحلية؛ (الشال، ٢٠١٠).

والطريق الوحيد لكمال الفرد وتفتُّحه هو التعليم الذي يُؤهله لمواجهة التحديات؛ لذا كان إعلان التعليم حقًّا مضمونًا للجميع لمواجهة انتهاكات هذا الحق ومواجهة كافة المشكلات الإنسانية، ليس فقط في الدول المتخلفة والنامية، ومِن ثَم جاء النداء العالَمي بتعميم التعليم ومحو أمية غير المتعلمين، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاق الدولي للحقوق الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافية، والاتفاق الدولي للحقوق المدنية والسياسيَّة، وإعلان حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الطفل، والتربية مِن أجل التفاهم الدولي، والتعليم للجميع؛ ونتيجةً لهذه النداءات والاتفاقيات الدولية تبنَّت بعض الهيئات والمنظمات الدولية الدعوة إلى محو الأمية ونشر التعليم؛ مثل: منظمة الأمم المتحدة للأطفال والمعرفة يونيسف (UNICEF)؛ (المرجع السابق).

كما اهتمت المنظَّمات الدولية بمسألة القِيَم وتحقيقها بين الشعوب، ومِن ذلك ما نص عليه (هيئة التحرير، ٢٠٠٨م) حول وحدة البشر؛ مما يستوجب المساواة بين الناس على اختلاف ألوانهم وأعراقهم وثقافاتهم، كما أن الحوار ضرورة من ضروريات الحياة، ومن وسائل التعارف والتعاون وتبادل المصالح وسعادة الإنسان، كما تناول الإعلانُ جوانبَ هامةً حول التفاهم الدولي والتسامح وحريات الشعوب الدينية والثقافية، والتي يجب أن تُحاط بالاحترام.

ومن الدراسات التي هدفتْ إلى التعرف على جهود اليونسكو كمنظمة في مجال تعليم الكبار: دراسة الأمم المتحدة التعليمية (United Nations Educational, 2015)، التي أسفرتْ عن أن اليونسكو تقوم بدورٍ محوريٍّ بشأن التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني؛ لضمان تعزيز المعايير الخاصة بتعليم الكبار والتعليم المستمر، كما ستواصل تعزيز التعلم المستمر للجميع، مع التركيز على سياسات وإستراتيجيات التعلُّم مدى الحياة، ومحو الأمية والمهارات الأساسية وتعليم الكبار وتعليم التثقيف، ويمكن أن تُؤدِّي توصية عام ٢٠١٥ بشأن تعليم الكبار وتعليمهم دورًا هامًّا في تحسين ظروف التعلم للشباب والكبار في الدول الأعضاء في اليونسكو.

وجاءتْ دراسة حسين (٢٠١٤) لتُلقي الضوء على الجهود التي تقوم بها المُنظَّماتُ الدولية، وعلى رأسهم اليونسكو لنشر التعليم ومحو الأمية في العديد مِن دول العالم، وخاصة الدول النامية، مِن خلال القيام بمجموعة من الجهود، منها الدعوة لعَقد العديد مِن المؤتمرات الدولية والإقليمية، والتوصل مِن خلالها إلى توصيات تهدف إلى خفض نسبة الأمية في العالم، والتي كان مِن أهمها مؤتمرات تعليم الكبار، التي أدتْ إلى تحويل قضية محلية إلى قضية عالمية، وأضافتْ أبعادًا جديدة في عَمَل المُنظَّمات الدولية في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية، إضافةً إلى مؤتمرَيْ جومتين وداكار ومؤسساته في مكافحة الأمية في العالم، كما سَعَت العديد مِن المُنظَّمات الدولية المنوطة بعملية التربية بتخصيص نسبة مِن رؤوس الأموال التي تُوزَّع عالميًّا، من أجل توسيع فُرَص التعليم أمام الشعوب وإحداث تنمية بشرية حقيقية بها؛ وذلك مِن خلال توجيه المعاونات المالية والفنية لدول العالم بوجه عام، والدول النامية بشكل خاص؛ لتنفيذ العديد من المشروعات التي تهدف إلى نشر التعليم ومحو الأمية بها.

لذا ركَّزتْ صيغة التعليم للجميع على التنمية البشرية، وأكدتْ دراسات فردريك هاربيسون وتشارلزأ. مايرز حول التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادي، على أهمية العنصر البشري في التنمية مِن ناحية، وأهمية التعليم بالنسبة لإعداد وتدريب هذا العنصر البشري من ناحية أخرى؛ (مرزوق، ٢٠٠٦)، فالإنسانُ له قيمة وكمال إنسانيته ونقصانها مرهونٌ بقدر تمتعه بحقوقه وحرياته؛ (الغرباوي، ٢٠٠٧)، ومِن ثَم فإن إقامة حقوق الشعوب ما هي إلا تطبيق للقيم الإنسانية، ومن هنا يأتي دَور المُنظَّمات الدولية في دَعْم القِيَم الإنسانية في تعليم الكبار، وتنمية الوعي لدى الأفراد؛ لدَعْم كل ما هو مُتعلق بقِيَم المجتمع وتطبيقها. لذا جاءتْ هذه الدراسة لتستعرض دَور المُنظَّمات الدولية في دعم القِيَم الإنسانية في تعليم الكبار.

مشكلة الدراسة:

أدى تجديد الأفكار التعليمية إلى دفع تعليم الكبار للأمام؛ فقد اكتسب تعليم الكبار مكانةً مهمةً في النظام التعليمي القومي، ويقوم بدَور لا غنى عنه في التعليم الحديث، ولأن فكرة التعليم تم تجديدها فإن تعليم الكبار قد سهَّل خيارات التعلم لهؤلاء الذين لم يحظَوْا بفُرَصٍ في مراحل حياتهم الأولية، وتم فهم تعليم الكبار على أنه يقوم بدَور مهم وفعَّال في إدراك الجودة التعليمية، مِن خلال تقديم التعليم والتدريب التعويضي، ومعلومات المهارات، وتعزيز العدالة الاجتماعيَّة، وبدأ تنفيذ برامج تعليم الكبار بطُرُق مرنة ومختلفة في تقديم مصادر التعلّم لتحسين إنتاجية الكبار ومستوى معيشتهم، وقد أصبح تعليم الكبار مُوَجَّهًا نحو خدمة كل الكبار؛(Xiang, 2016).

ويحتاج بناءُ مجتمع المعرفة بصورة رئيسة إلى تعليم عالٍ متطوِّر، يفتح جميع نوافذ العلم والتقنية وأبواب فكر العمل والإنتاج، ويُخطط بثقة لمستقبل زاهر، ويُسهم في الإبداع والابتكار، ويقوم بتهيئة الكوادر، ويتعاون ويَبْنِي الشَّراكات المعرفية مع المؤسسات المختلفة داخليًّا وخارجيًّا، ولم يَعُد في وُسع المجتمعات اليوم انتظار الناشئة لتحقيق مثل هذه المتطلبات، بل أخذت الدولُ المتقدمة على عاتقها الاهتمام المتنامي بنوعٍ جديدٍ من التعليم، له القدرة على تحقيق ذلك مِن خلال برامج تعليم الكبار، فالجامعات في شتى أنحاء المعمورة بدأت منذ عقود تؤكد على الأهمية الفائقة لتعليم الكبار نتيجة الاعتبارات والتغيُّرات العالمية المتزايدة، والتي من أهمها التزايد المتسارع في تآكل وتغيُّر وتقادُم المعرفة؛ (السنبل، ٢٠١٢).

مما سبق نستنتج أن تأثيرات العولمة المختلفة والانفجار التكنولوجي، وتطور المعرفة، كلُّ ذلك أدى إلى حدوث فجوة معرفية احتاج معها الأفرادُ إلى تجديد معارفهم باستمرار؛ لمواكبة تلك التغيُّرات، فلا بد من التنمية المستمرة لكل الأفراد، كما لا بد مِن تحقيق كثير مِن القِيَم الإنسانية في برامج تعليم الكبار؛ لضمان حصول الجميع على حقهم في التعليم، مثل: تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث، والمساواة والعدل في توزيع الخدمات التعليمية بين كافة المناطق دون تمييزٍ اجتماعي بين الريف والحضر، وتحقيق ديمقراطية التعليم لتحقيق التعليم للجميع، والعمل على بث رُوح التعاون بين كافة مؤسسات تعليم الكبار؛ لضمان التنسيق في تقديم البرامج، والاستفادة من التكنولوجيا، وهذه القِيَم كافة هي ما نصتْ عليها المُنظَّمات الدولية، ونادتْ بضرورة تحقيقها في كافة المجتمعات، فهي من القِيَم المشتركة التي يجب أن تقوم في كافة المجتمعات.

ومن هذا المنطلق جاءتْ مشكلة الدراسة المتمثلة في السؤال الآتي: ما دَور المُنظَّمات الدولية في دعم القِيَم الإنسانية في تعليم الكبار؟

أهمية الدراسة:

١. تأتي هذه الدراسة لإلقاء الضوء على الدَّور الذي تقوم به المُنظَّماتُ الدولية لإيضاح أهم القِيَم الإنسانية التي نصتْ عليها المؤتمرات العالمية، ومسؤولية تعليم الكبار تجاه تلك القِيَم.

٢. إضافة معلوماتٍ لمجال تعليم الكبار يتناولها الإطار النظري، وتمثِّل مرجعية لأي باحث في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية.

ويتميز البحث الحالي بأنه الذي تناول دَور المُنظَّمات الدولية في دَعْم القِيَم الإنسانية في تعليم الكبار، وهو ما يميز البحث الحالي، ويسلط الضوء نحو إجراء المزيد مِن الدراسات العربية والأجنبية حول هذا الموضوع؛ نظرًا لقلة الدراسات العربية والأجنبية التي تستهدف هذا الموضوع الهام.

أسئلة الدراسة:

١. ما أهم القِيَم الإنسانية التي نصتْ عليها المؤتمرات العالمية للمُنظَّمات الدولية؟
٢. ما دَور المُنظَّمات الدولية في دعم القِيَم الإنسانية في تعليم الكبار؟
٣. ما فلسفة تعليم الكبار التي تنبثق منها القِيَم الإنسانية؟
٤. ما أهداف تعليم الكبار التي تدعم القِيَم الإنسانية؟

أهداف الدراسة:

١. التعرف على أهم القِيَم الإنسانية التي نصتْ عليها المؤتمرات العالمية للمُنظَّمات الدولية.
٢. التعرف على دَور المُنظَّمات الدولية في دعم القِيَم الإنسانية في تعليم الكبار.
٣. التعرف على فلسفة تعليم الكبار التي تنبثق منها القِيَم الإنسانية.
٤. التعرف على أهداف تعليم الكبار التي تدعم القِيَم الإنسانية.

منهج الدراسة:

اتَّبعتِ الدراسةُ المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لتحقيق هدف البحث؛ مِن خلال ربطها بالبرامج التي تسعى لتقصي الدَّور الذي تقوم به المُنظَّمات الدولية في دعم القِيَم الإنسانية في تعليم الكبار، وبما يُمكِّنها مِن توضيح جوانب الأمر الواقع بمسحها ووصفها وصفًا تفسيرًا بدلالة الحقائق المتوفرة.

ويُعرَّف المنهج الوصفي التحليلي بأنه: "المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفًا دقيقًا، وتحليليها بشكل دقيق".

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة الموضوعية في طَرْح القِيَم الإنسانية التي نصتْ عليها المؤتمرات الدولية، ووثيقة حقوق الإنسان، ومن القِيَم التي سعت الدراسة للبحث عن دَور المُنظَّمات الدولية في تعليم الكبار: الديمقراطية، المساواة، تكافؤ الفرص، العدل، التسامح، كما تناولت الدراسة أربع مُنظَّمات، وهي: اليونسكو، الإيسيسكو، الألكسو، والاتحاد الألماني.

مصطلحات الدراسة:

١. القِيَم الإنسانية: "هي القِيَم التي تنطلق مِن إطار اجتماعي محدَّد، وعلى أساسها يتم الحُكم على سلوك الأفراد لأنها تنال قبولًا في المجتمع"؛ (المشهداني، ٢٠١٧، ص١٦).

أما التعريف الإجرائي للقيم الإنسانية في هذه الدراسة فهو: "المبادئ الإنسانية التي أكدتْ عليها المُنظَّمات الدولية وعمَّمتها كحقٍّ لكل الشعوب، ومنها: قيم المساواة، وتكافؤ الفرص، والديمقراطية، والتسامح، والتعاون، والتعليم للجميع".

٢. المنظمة الدولية: "هيئة دائمة تُنشئها الدول لممارسة اختصاصات دولية في مجال حِفظ السِّلم والأمن الدوليَّين". وتُعرف المنظمة بالمفهوم الواسع بأنها: "شخصية اعتبارية لها كِيانها المستقل عن إرادة الأفراد المكوِّنين لها، من أجل تحقيق

هدف محدد، وتُدار بواسطة مجلس إدارة مُنتخَب بواسطة الجمعية العامة للأعضاء"، فهي مؤسسة وبِنْية مؤسسية، والعمل المؤسساتي يقوم على مبدأ العمل الجماعي؛ فهي تُحيل إلى العمل داخل المجتمع ومِن خلاله؛ (التلاوي وغنيم، ٢٠١٥، ص٤٣٧).

وتعرف الباحثة المنظمة الدولية إجرائيًّا بأنها: كِيان قانوني دولي مستمر، تُنشئه مجموعة من الدول، يجمع بينها مصالح مشتركة تسعى إلى تحقيقها، ويتمتع هذا الكِيان بإرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها بأجهزة خاصة يُنشئها ميثاق المنظمة.

٣. تعليم الكبار: "هو التعليم مدى الحياة، النظامي وغير النظامي الذي يحدث على امتداد عمر الفرد؛ كي يساعده في الحصول على أكبر تنمية ممكنة في حياته الشخصية والاجتماعيَّة والمهنية"؛ (بولا، ١٩٩٣م، ص١٩).

ويُعرف تعليم الكبار إجرائيًّا بأنه: "نوع من التعليم يتم تحت مِظلة مؤسسات تعليمية، يهدف إلى تعليم الكبار لسدِّ احتياجاتهم المتعددة بما يتناسب مع ظروفهم، كالتعليم وجهًا لوجه، والتعليم عن بُعد، أو التعليم الافتراضي، أو التعليم بالانتساب، وغيره من الاتجاهات في تعليم الكبار".

الإطار النظري:

المحور الأول: تعليم الكبار:

يُعرف تعليم الكبار بأنه: "أشكال التعليم التي يحضرها طواعيةً البالغون، الذين يضعون هدفًا لهم لتنمية قدراتهم واستعداداتهم الشخصية، وتعزيز المسؤولية الاجتماعيَّة والأخلاقية والثقافية في إطار المواطنة المحلية والقومية والعالمية، دون اهتمام مباشر بقيمتهم المهنية"، كما يُقصَد به أيضًا تلك "العملية التي يقوم بواسطتها الأشخاص الذين لم يعودوا يَتَوَجَّهون إلى المدرسة بشكل منتظِم طوال الوقت بأنشطة متتابعة ومنظمة؛ بهدف إحداث تغييرات في المعلومات، أو المعرفة، أو الفهم، أو المهارة، أو في القِيَم والاتجاهات، أو بقصد التعرف على المشاكل الشخصية ومشكلات المجتمع وحلها"، كما أنه: "المجموع الكلي للعمليات التعليمية المنظمة لتنمية قدراتهم، وإثراء معارفهم، وتحسين مؤهلاتهم الفنية أو المهنية، وتوجيهها وجهة جديدة، وتغيير مواقفهم أو سلوكهم، مستهدِفين التنمية الكاملة لشخصيتهم، والمشاركة في التنمية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والثقافية المتوازنة والمستقلة"؛ (سليمان، ٢٠١٠، ٤٩٦-٤٩٧).

وهنالك اختلاف حول مفهوم تعليم الكبار بين الدول النامية والدول المتقدمة؛ حيث إن مفهوم تعليم الكبار في سياق التعليم يعني في المجتمعات النامية: الأميّين الذين فاتتهم فرص تعلُّم القراءة والكتابة لأسباب مختلفة، وأما في الدول المتقدمة فهو: اكتساب المهارات والمعارف خارج نطاق التعليم المدرسي بما يُعِين على التقدم الاجتماعي؛ لذلك نجد أن التعريف البريطاني لمفهوم تعليم الكبار يُشير إلى أنه: كل أنواع التعليم غير المهني لمن تزيد أعمارهم عن الثامنة عشرة، والذي يقوم بإشراف

السلطة التعليمية بواسطة جهات مسؤولة، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيُعرف تعليم الكبار بأنه: المرحلة التعليمية الرابعة في المجتمع الناضج، والذي يضع في اعتباره أن التعليم هو حاجة مستمرة مدى حياة الفرد، إضافة إلى ذلك فإن منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، ترى عند التعريف بتعليم الكبار أن عبارة: "تعليم الكبار" تشتمل على البنية الكلية للعملية المنظمة؛ حيث يُنَمي الأشخاص الذين تعتبرهم مجتمعاتهم كبارًا أو راشدين قدراتهم، ويُثْرون معرفتهم، ويعملون على الارتقاء بمؤهلاتهم الفنية أو المهنية، أو تحويلها نحو وجهة جديدة، ويُحدِثون تغييرات في اتجاهاتهم أو سلوكهم في إطار المنظور المزدوج للنمو الشخصي الشامل، والمشاركة في التنمية المتوازنة والمستقلة اجتماعيًّا، واقتصاديًّا، وثقافيًّا، ولا ينبغي اعتبار تعليم الكبار شيئًا قائمًا بذاته؛ بل يُعَد اعتباره جزءًا مكملًا من خطة عالمية للتربية والتعليم المستمرين مدى الحياة؛ (رفاي، ٢٠١٥، ١٤٤-١٤٥).

فمِن أهم أهداف تعليم الكبار تثقيفُ المجتمع؛ حيث يُعَدُّ مِن الدعائم الأساسية التي تعمل كلُّ دولة على نشره بين المواطنين، وتفرضه عليهم طبيعة التغييرات الجذرية التي يتميز بها هذا العصر، ويعمل تعليم الكبار مِن خلال برامجه المتعددة على تزويد الكبار بأنواع مختلفة من الثقافة، وتعتبر في حد ذاتها ضرورة من أجل تحقيق السلام العالمي الذي يقوم على التفاهم الدولي بين شعوب مختلفة الثقافة على مختلَف المستويات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسياسية؛ (قاسم، ٢٠١٠، ٢٤٠).

ويختلف مفهوم تعليم الكبار في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة؛ فمثلًا يُعِدُّ تعليم الكبار في "هنجاريا" - وهي إحدى دول الاتحاد الأوروبي - برامج معقدة ومتكاملة مِن خلال التنمية الشاملة، فهي تهتم بجانب محو الأمية القرائية والرقمية، بالرياضيات، والمنطق، والدراما، كما تعمل على تنمية مهارات المواطن، والتدريب على كيفية التعلم، وتقنيات البحث عن وظيفة، والصحة العامة، والصحة العقلية في الأسرة، والثقافة، ومهارات الطهي، ونادي الهوية، وآداب السلوك، والكتابة، والفهم، والإسعافات الأولية، وإدارة الصراع، ومساعدة المشاركين في تعلُّم كيفية قيادة حياة مستقلة، وتنمية الشخصية، وتطوير الكفاءات الرئيسة، وغيرها من المهارات؛ (Márkus, 2012, 192).

ونستنتج مما سبق أن تعليم الكبار والتعليم المستمر مجالٌ متعدد الأبعاد، منفتح على جميع المجالات لتنمية الأفراد والاستثمار بالفرد والمجتمع، فهو البوابة الحقيقية لبقية العلوم والمعارف؛ حيث يركز على الأفراد الكبار معاول الإصلاح ومعاول الهدم؛ لأن الكبار هم مَن يتخذون القرارات، ويُربون الصغار، ويعلِّمون الطلاب.

كما ينطوي تعليم الكبار على حقيقتين مختلفتين؛ فمن ناحيةٍ نجد أن أنشطة التعليم تأخذ مكانها خارج أنظمة التعليم الرسمي، ومن ناحية أخرى نجد أن الخبرات المكتسبة مِن خلال التنظيم الاختياري يكون لها أثر عميق وفاعل، إضافةً إلى كونه بعيدًا عن الضغوط الحكومية، ولكون النظام التعليمي الرسمي غير قادر على مواجهة احتياجات التعليم المتنوعة لمجتمع متغير المهارات، ومِن ثَم كان الاهتمام بتعليم الكبار لملاءمة متطلبات التغيير المتسارع للبيئة المجتمعية، والهدف في نهاية الأمر إحداثُ تنمية كافة الموارد البشرية الفاعلة، والتي بدورها تُحدث تحولًا في مسارات التنمية المجتمعية الشاملة، وتُعمق طرائق وأساليب تعليم الكبار روح الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في كافة المجتمعات، إضافةً إلى ذلك فهي تهتم بتنمية المهارات المهنية والحِرَفية الفردية والاجتماعيَّة، مِن خلال التجربة في بيئة آمنة، ومِن خلال بعض أنشطة تعليم الكبار يستطيع الفرد أن يحصل على الخبرة العملية مِن خلال ديمقراطية صُنْع القرار والتفاوض والمشاركة والتطوير الفردي، ومساعدته على تحمل المسؤولية، وبناء الوعي الثقافي والنقد البنَّاء والقدرة على الخلق والإبداع؛ (قاسم، ٢٠١٠، ٢٣٨).

ومِن خلال ما سبق نُلاحظ أن فلسفة تعليم الكبار انبثقتْ منها القِيَم الإنسانية نفسها التي نصتْ عليها وثيقة حقوق الإنسان، والمؤتمرات الدولية لتعليم الكبار؛ نظرًا لأن الفلسفة تشكِّل الإطار الفكري لتعليم الكبار.

ومن أهم أهداف تعليم الكبار تثقيف المجتمع؛ حيث يُعَد مِن الدعائم الأساسية التي تعمل كلُّ دولة على نشره بين المواطنين، كما يعمل تعليم الكبار مِن خلال برامجه المتعددة على تزويد الكبار بأنواع مختلفة من الثقافة، وتعتبر في حد ذاتها ضرورة من أجل تحقيق السلام العالمي الذي يقوم على التفاهم الدولي بين شعوب مختلفة الثقافة على مختلَف المستويات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة وتحقيق التنمية؛ فمِن خلال برامجه المتعددة يهتم بتنمية قدرات جميع أفراد المجتمع وتطويرها؛ ليتمكنوا من تحقيق التكيُّف مع المتطلبات الحضارية الجديدة، تكيُّفًا يمكِّن الأفراد من المشاركة في التنمية، ومن هنا تتضح أهمية تعليم الكبار؛ فهو المسؤول عن تهيئة أذهان المواطنين لقبول العمليات الإصلاحية بما يُمارَس من قواعد إنسانية معروفة تمهد الطريق لتعاون الأفراد وتماسُكهم واحترامهم للقِيَم والنظم في العمليات الإصلاحية، ومواكبة التطور التكنولوجي، وتثقيف المجتمع، وتشمل الأهداف الاجتماعيَّة تكوين الرأي العام، ومعالجة التخلُّف، وتوجيه الثروة البشرية في المجتمع، والأهداف الفردية؛ مثل: رفع مستوى الكفاية الفردية، وتكوين ميول جديدة، ومحاربة الأمية بأشكالها المختلفة، والنمو المعرفي، ومواكبة الانفجار المعرفي والتغير التكنولوجي الذي يشهده العالم في العصر الحديث، والنمو العاطفي؛ بسبب أن

التطور الاجتماعي السريع يؤدي إلى التوتر النفسي والنمو الاجتماعي والخلقي وكَسْب الرزق؛ (قاسم، ٢٠١٠، ٢٤٠).

أما أبعاد تعليم الكبار، فله أبعاد وأهداف اقتصاديَّة وسياسيَّة وثقافيَّة ومهنيَّة وعالميَّة كبرى؛ ينبغي الاشتغال بها حتى تتناغم مسيرة تعليم الكبار مع الأجناد العالمية، فلتعليم الكبار دَور في المسائل المرتبطة بالسِّلم والسلام والتفاهم وحقوق الإنسان، وتفعيل دَور المرأة، وتكريس الديمقراطية، وتحقيق التقارب بين الشعوب، كما أن لتعليم الكبار - إن أُحسِن توظيف برامجه - دورًا في تحقيق النمو الاقتصادي ومكافحة البطالة، وترقية دَور المرأة، والثورة التقنية الرقمية، وكافة معطيات العولمة بكافة أبعادها، وله فوق كل ذلك دَور في تحقيق الذات، وتفعيل أدوار الكبار كمواطنين وأرباب أُسَر وعاملين في مواقع مختلفة للعطاء والإنتاج؛ (قسايمة، ٢٠١١).

وتتضمَّن أهداف تعليم الكبار السابقة تعزيز القِيَم الإنسانية في تعليم الكبار، كالديمقراطية والتسامح والعدالة والمساواة، والاهتمام بالمبدعين، وتتعامل مع الفرد ككلٍّ متكامل نفسيًّا واجتماعيًّا ووظيفيًّا، وحسب احتياجاته واهتماماته، وتعزّز الدافعية الذاتية للأفراد والتوجه الذاتي والاستقلالية والتعلم مِن خلال الخبرة والجمع بين النظرية والتطبيق من واقع الحياة.

المحور الثاني: المُنظَّمات الدولية:

أولًا: مفهوم المُنظَّمات الدولية: يَتَمَيَّز المجتمع الدولي حاليًّا بتعدد المُنظَّمات الدولية وتزايُد أهميتها، ولم تظهر المُنظَّمات الدولية بشكلها الحاضر إلا في مراحلَ لاحقةٍ، فقد سبقتها تجمعات وتنظيمات مختلفة لم تكن لها الاستقلالية القانونية والإمكانات البشرية والهيكلية والمالية التي تكتسبها المُنظَّمات الدولية اليوم، ولقد ظَهَرَتْ مفاهيمُ مختلفة للمنظمة الدولية، تختلف مِن حيث الشكل وتتشابه جميعها من حيث المضمون، والتي من أهمها أنها: "تنظيم دولي تتفق مجموعة من الدول بموجب ميثاق أو معاهدة على إنشائه ومَنْحه الصلاحيات اللازمة للإشراف جزئيًّا أو كليًّا على بعض شؤونها المشتركة، والعمل على توثيق أواصر التعاون فيما بينها، والقيام بتمثيلها والتعبير عن مواقفها ووجهات نظرها في المجتمع الدولي"؛ (حسين، ٢٠١٤، ٣١٦).

وهناك جمعيات دولية ترعى أُسَر المهاجرين، مِن جُلِّ اهتمامها العناية بالأسر المهاجرة المحروم أبناؤها من التعليم، والولوج في النظام المدرسي لأي سبب إن كان، وتمكين الوالدينِ من الدفاع عن مصلحة أطفالهما مِن حيث الدعم الكافي في النظام التعليمي، بالإضافة إلى تعزيز الهُوية الفردية والجماعية للمهاجرين، والتعبير عن الشعور بالانتماء بالنسبة للأقليات، مِن خلال الحفاظ على التراث الثقافي لمجتمع

المنشأ، فهي تعمل على نقل الثقافة إلى جيل الشباب، ومِن مثل هذه الجمعيات جمعيات الآباء والأمهات بفرنسا وألمانيا، ودول الاتحاد الأوروبي عامة، والتي تُعَد بمثابة جسر بين المدرسة والمنزل، فهم يفتحون إمكانية الوصول إلى أولياء الأمور، وينشرون معلومات مهمة عن نظم التعليم، ويقدمون المشورة والمساعدة للآباء والمدارس؛ (Fischer, 2011, 278).

ويرجع مفهوم المنظمة لغويًّا في الأصل إلى الفعل (نَظَم): النَّظْم، نَظَمه يَنظِمه نَظْمًا ونِظَامًا ونَظَّمَه فانتَظَم وتَنْظِيم، ونَظَّمت، وهو يعني نظَّم الأمر على المثل وكل شيء قرنه بآخر، أو ضممت بعضه إلى بعض، فقد نَظَمْته؛ (التلاوي وغنيم، ٢٠١٥، ص٤٣٦).

كما يُعرِّفها البعض بأنها: "هيئة تتفق إرادةُ مجموعة من الدول على إنشائها على نحو دائم؛ لرعاية مجموعة من مصالحها المشتركة وتحقيقها، وتتمتع بكِيان مستقل، وتملك التعبير عن إرادتها الذاتية في المجتمع الدولي وفي مواجهة الدول الأعضاء"؛ (المرجع السابق).

ويُعرِّف شعت (٢٠١٧، ص٢٧) المنظمة الدولية بأنها: "ذلك الكِيان الدائم الذي تقوم الدول بإنشائه من أجل تحقيق أهداف مشتركة يلزم لبلوغها مَنْح هذا الكِيان إرادة ذاتية مستقلة، أو هي وحدة قانونية تُنشئها الدول لتحقيق غايات معيَّنة، وتكون لها إرادة مستقلة يتم التعبير عنها عبر أجهزة خاصة بالمنظمة".

ثانيًا: أهم المُنظَّمات الدولية: نشطت المُنظَّمات الدولية الراعية لمفهوم التعليم للجميع، وهي البنك الدولي واليونسكو واليونيسف في مجال تأصيل هذا المفهوم، ومتابعة الجهود التي تبذلها مختلَف الدول في هذا المجال، مِن خلال المؤتمرات الدولية والإقليمية التي تعقدها، والتقارير الدورية التي تنشرها، ومِن خلال البرامج الإقليمية التي تعقدها والتقارير الدورية التي تنشرها، ومِن خلال البرامج الإقليمية، فمثلًا تَعقِد اليونيسف بالتعاون مع اليونسكو والمعهد الدولي للتخطيط التربوي مؤتمراتٍ دورية لمتابعة تنفيذ توصيات مؤتمر جومتيين؛ حيث يتم في هذه المؤتمرات - كما تشير تقاريرها - استعراضُ التطورات التي طرأتْ على التعليم الأساسي في منطقة أو إقليم معين منذ مؤتمر جومتيين الذي عُقِد عام ١٩٩٠؛ (نصَّار والرويشد، ٢٠٠٠، ص٣٩٩).

وسنتناول في السطور التالية بعضًا مِن المُنظَّمات الدولية والإسلامية، وهي: منظمة اليونسكو، والإيسيسكو، والألكسو، ومنظمة الأمم المتحدة.

أولًا: منظمة اليونسكو:

منظمة اليونسكو (UNESCO) هي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization)، هي وكالة متخصصة تَتْبع منظمة الأمم المتحدة، تأسست عام

(١٩٤٥)، وهدف المنظمة الرئيس هو: المساهمة في إحلال السلام والأمن عن طريق رفع مستوى التعاون بين دول العالم في مجالات التربية والتعليم والثقافة لإحلال الاحترام العالمي للعدالة، ولسيادة القانون ولحقوق الإنسان ومبادئ الحرية الأساسية، وتَتْبع اليونسكو (١٩٥) دولة ومقرُّها الرئيس في باريس، ولليونسكو أيضًا أكثر من (٥٠) مكتبًا، وعدة معاهد تدريسية حول العالم، وللمنظمة خمسة برامج أساسية هي: التربية والتعليم، والعلوم الطبيعية، والعلوم الإنسانية والاجتماعيَّة، والثقافة، والاتصالات والإعلام؛ (UNESCO, 2017).

وتدعم اليونسكو عددًا مِن المشاريع كمحو الأمية، والتدريب التقني، وبرامج تأهيل وتدريب المعلمين، وبرامج العلوم العالمية، والمشاريع الثقافية والتاريخية، واتفاقيات التعاون العالمي للحفاظ على الحضارة العالمية والتراث الطبيعي، وحماية حقوق الإنسان، وفي كل سنة تحاول المنظمة النهوض بحرية التعبير وحرية الإعلام، باعتبار أنهما من مبادئ حقوق الإنسان الأساسية عن طريق اليوم العالمي لحرية الإعلام؛ (المرجع السابق).

وينص الميثاق التأسيسي لليونسكو في ديباجته على ما يلي: "لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تُبنى حصون السلام"، ولكي تُتاح إقامة سلام دائم وصادق يقبل به الجميع تعلن الديباجة أن الدول الموقعة على الميثاق التأسيسي "تعتزم تأمين فرص التعليم تأمينًا كاملًا متكافئًا لجميع الناس، وضمان حرية الانصراف إلى الحقيقة الموضوعية والتبادل الحر للأفكار والمعارف"؛ (خليل وعطية، ٢٠١٧، ص٣٠٩).

دَور منظمة اليونسكو في تعليم الكبار:

تعتبر منظمة اليونسكو إحدى المُنظَّمات الدولية المتخصصة في مجال التربية والعلوم، والثقافة بهيئة الأمم المتحدة، وتُعَد منظمة اليونسكو المنظمة الدولية الوحيدة التي تتعامل مع التعليم والتربية من منظور، شاملًا لكافة المستويات التعليمية، ومتضمنًا لكافة الأساليب المتبعة، ومتكاملًا مع الجوانب الثقافية والعلمية، وهو ما جعل منظمة اليونسكو تتبوأ مكانةً فريدة في مجال قيادة الثورة التعليمية المطلوبة، وبخاصة على مستوى الدول النامية؛ (Borode, 2011,133)، ويمكن الإشارة إلى أبرز الجهود وسلسلة المؤتمرات التي قامتْ منظمة اليونسكو بعقدها من أجل تعزيز القِيَم الخاصة بتعليم الكبار على النحو الآتي:

أولًا: مؤتمر اليونسكو الدولي الأول المخصص لتعليم الكبار في السينور:

تم عقد مؤتمر اليونسكو الدولي الأول لتعليم الكبار في الفترة من ١٩-٢٥ يونيو في عام (١٩٤٩م) في الكلية العامة الدولية بالسينور، ولقد أصدر ذلك المؤتمر عددًا من التوصيات أبرزها: إنشاء اللجنة الاستشارية المعنية بتعليم الكبار من أجل

تقديم النصح والمشورة لليونسكو فيما يتعلق بشؤون تعليم الكبار، وهذه الخطوة يمكن اعتبارها بمثابة خطوة نحو التغير الاجتماعي والاقتصادي على المستوى العالمي؛ (UNESCO, 1960, 7؛ بولا، ١٩٩٣).

ولقد ساعد ذلك المؤتمر على إبراز العديد من القضايا المتعلقة بتعليم الكبار، والتي يمكن استعراضها على النحو الآتي: إن مجال تعليم الكبار لم يحظَ بعدُ بالقبول العام، على اعتبار أنه مجال منفصل على مستوى سياق التعليم الوطني، الأمر الذي من شأنه التأثير على القضايا المعاصرة التي لا يتم الإعلان عنها بصورة صريحة، هذا إضافةً إلى أن مجال تعليم الكبار لا يزال يتم تعريفه في إطار المفهوم الأنجلو أمريكي للتعليم النفعي، والاعتماد المرجعي على الاجتماعات الدولية الأولى لتعليم الكبار؛ مثل: مؤتمر كامبريدج في عام (١٩٢٩م)، والأعمال التي تم القيام بها من جانب أقسام الرابطة العالمية لتعليم الكبار في مؤتمر أوبرهوف لعام١٩٢٨م (Brasilia Office, 2014, 16).

ثانيًا: مؤتمر اليونسكو الدولي الثاني المخصص لتعليم الكبار في مونتريال:

تم عقد مؤتمر اليونسكو الدولي الثاني لتعليم الكبار في الفترة من ٢٢ أغسطس حتى الثاني من سبتمبر لعام (١٩٦٠م) في جامعة ماكجيل في مونتريال (EPALE National Support Service for Montenegro, 2016, 8)، وقد تمثَّل الهدف من المؤتمر في التعامل مع قضايا تعليم الكبار على أنها عنصر ضروري من عناصر تقديم الخدمات التعليمية في أي دولة من الدول؛ (Rivera, 1983, 7)، ولقد أكَّد ذلك المؤتمر على أهمية توسيع النطاق الخاص بفرص الحصول على تعليم الكبار، أما عن أبرز الموضوعات التي تم التركيز عليها، فقد تمثَّلت في التأكيد على الحرية الخاصة بالتعليم التقني والمهني، والتأكيد على أهمية قيم الكرامة الأخلاقية؛ (EPALE National Support Service for Montenegro, 2016, 8-9).

ولقد أكَّد ذلك المؤتمر على وجود عدد مِن التغيُّرات التي مِن شأنها التأثير على تعليم الكبار على المستوى العالمي، ويمكن تحديد أبرز تلك التغيُّرات على النحو التالي: التطور التكنولوجي، وتغيُّر الدَّور الخاص بالمرأة في المجتمع، وكذلك تغيُّر الدَّور الخاص بالأسرة، والقوة الخاصة بالقومية، والتأكيد على الدَّور الخاص بالدولة في تحقيق الرفاهية لمواطنيها، وظهور العديد مِن التكتلات الكبرى، والانقسام السياسي في معظم أنحاء العالم، وبالرغم من الانقسام السياسي إلا أن التطورات التكنولوجيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافية؛ أكدت على أهمية الوحدة الخاصة بالجنس البشري، وكذلك التأكيد على فكرة استقلالية دول العالم، والنمو المتزايد للسكان على مستوى الكثير من المناطق في العالم، وما يصاحب ذلك من زيادة نسبة الشباب والتأكيد على دورهم الحيوي في المجتمع؛ (UNESCO, 1960, 12).

ولقد أكَّد ذلك المؤتمر على عددٍ مِن التوصيات التي يمكن استعراضها على النحو الآتي: ينبغي أن يتوافر لدى متخصصي تعليم الكبار نظام معلوماتي فعَّال يمكن مِن خلاله عرض النتائج الأولية الخاصة بالدراسات الاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة، والنفسية، والتربوية، من أجل مساعدتهم على تحديد الاحتياجات، والتطلعات، والأهداف، والبرامج، والطرق الخاصة بتعليم الكبار (UNESCO, 1960, 28)، كما أكَّد على أهمية التعليم المهني والتدريب باعتباره إحدى الإستراتيجيات التي يمكن الاعتماد عليها في إعداد الأفراد للعمل في المستقبل، هذا إضافةً إلى دوره في جَعْل الأفراد مواطنين مسؤولين (Inayat, Ul Amin, Inayat & Badshah, 2013, 55). وكذلك تأكيد المؤتمر على أهمية أن تكون كافة برامج التدريب والتعليم التقني والمهني قائمة، ليس فقط على التوجه نحو الطلب، ولكن أيضًا مُوَجَّهة بناءً على متطلبات التطوير، وهنا نجد أن التطوير في هذه الحالة يتضمن كافة جوانب التطور على المستوى الاجتماعي، والاقتصادي، والشخصي، والبيئي؛ (The World Bank, 2001, 14).

ثالثًا: مؤتمر اليونسكو الدولي الثالث المخصص لتعليم الكبار في طوكيو:

تم عقد مؤتمر اليونسكو الدولي الثالث لتعليم الكبار في الفترة من الخامس والعشرين من يوليو حتى السابع من أغسطس لعام (١٩٧٢م) (EPALE National Support Service for Montenegro, 2016, 9)، ولقد كان الهدف الأساسي من عَقْد ذلك المؤتمر هو استقصاء التوجهات المختلفة الخاصة بتعليم الكبار على مدار العقد الماضي، وكذلك التعرف على الوظائف المختلفة الخاصة بتعليم الكبار في سياق التعلم مدى الحياة، وأخيرًا مراجعة كافة الإستراتيجيات الخاصة بتطوير تعليم الكبار؛ (UNESCO, 1972, 7).

وكان المؤتمر مميزًا بصورة كبيرة مقارَنة بالمؤتمرين السابقين، وهو ما يرجع في واقع الأمر إلى كونه يتمتع بالرسمية بصورة كبيرة، كما تم فيه اتخاذ بعض القرارات الهامة بشأن تلك المسألة، ولقد بلغ إجمالي عدد الدول المشاركة في ذلك المؤتمر ما يقرب من (٨٣) دولة، كما شارك فيه العديد من الوزراء وأساتذة الجامعات وعددٌ من ممثلي مؤسسات تعليم الكبار مما يقرب من (٥٩) مؤسسة؛ (EPALE National Support Service for Montenegro, 2016, 9).

وتجدُر الإشارة هنا إلى أن أبرز ما يميز ذلك المؤتمر هو: تركيزه على مناقشة بعض القضايا الحيوية مثل التنمية الاقتصاديَّة وإسهاماتها في مجال تعليم الكبار، والكيفية التي يمكن مِن خلالها توظيف تلك الإسهامات على المستوى العالمي، ولقد شارك في ذلك المؤتمر العديد من السياسيين والإداريين المسؤولين عن تحديد وتنفيذ السياسات الخاصة بتعليم الكبار، وهو ما ساعد على إكساب ذلك المؤتمر طابعًا

خاصًّا، وبخاصة في ظل انتشار الفكرة القائلة بأن الأداء الاقتصادي للدولة مرتبط بالتعليم والتدريب الخاص بها، مما أكد على ضرورة توفير القوى العاملة المدربة، هذا إضافةً إلى أن حضور العديد من التربويين في مجال تعليم الكبار من المناطق الجنوبية قد ساعد في التعرف على آرائهم واحتياجاتهم واهتماماتهم؛ (Clover, 1999, 142-143).

ولقد أكَّد مؤتمر اليونسكو الثالث على أهمية التعلم مدى الحياة؛ سواء أكان ذلك على مستوى الأطفال، أم الشباب أم المتعلمين الكبار، ولكن لكي تتحقق فكرة التغيير الفعال فإن عملية التعلم ينبغي أن تتضمن المشاركة والالتزام الفعال من جانب الكبار كإحدى الإستراتيجيات التي يمكن مِن خلالها تحسين الأحوال المعيشية، وجودة الحياة، هذا إضافةً إلى أن كثيرًا من المشكلات العالمية المتمثلة في الجوع والمرض والفقر يمكن مواجهتها مِن خلال تعليم الأفراد بمسبباتها، والكيفية التي يمكن الاستعانة بها في التصدي لمثل هذه المشكلات، أو بعبارة أخرى: فإن هناك علاقة تكاملية ما بين تعليم الكبار وبين التحسين الاجتماعي، كما أكد ذلك المؤتمر على أن عدم حصول المتعلمين الكبار على الفرص التعليمية الكافية هو أمر ناتج عن أوجه عدم المساواة في التوزيع العادل للمعرفة، وهو ما يمكن التغلب عليه مِن خلال التوسع في المؤسسات التربوية؛ لأن تقديم الخدمات التعليمية على نطاق أوسع يعني استفادة عدد كبير من الأفراد ومساعدة الفئات المهمشة والمحرومة في الحصول على حقوقها؛ (UNESCO, 1972, 19).

رابعًا: مؤتمر اليونسكو الدولي الرابع المخصص لتعليم الكبار في باريس:

تم عقد مؤتمر اليونسكو الدولي الرابع لتعليم الكبار في الفترة من ١٩-٢٩ مارس (١٩٨٥م)، ولقد أسهم ذلك المؤتمر في التأكيد على الوظيفة الخاصة بتعليم الكبار في سياق التقدم التكنولوجي، والتأكيد على ضرورة وجود عدد من الجهود الجديدة من جانب الأفراد المتعلمين في الدول النامية والصناعية على حد سواء، وأخيرًا التأكيد على جانب التكامل وإعادة التكامل في ذلك النوع من التعلم؛ (EPALE National Support Service for Montenegro, 2016, 9).

ولقد أكَّد ذلك المؤتمر على عدد من التوصيات التي يمكن استعراضها على النحو الآتي: تحديد الدَّور الخاص بتعليم الكبار في سياق الإيفاء بالاحتياجات الفردية والمجتمعية، وكذلك تطوير البرامج المناسبة، مع التأكيد على توفير الفرص التعليمية لمختلَف فئات المتعلمين الكبار، والتخطيط لبرامج تعليم الكبار، مع مراعاة أن تكون مرتكِزة على فكرة المشاركة النشطة من جانب كافة المهتمين بمجال تعزيز قدرات الأفراد، وضمان المشاركة النشطة من جانب المرأة في برامج وأنشطة تعليم الكبار، وكذلك تطوير أنشطة تعليم الكبار وثيقة الصلة بالاحتياجات اليومية للأفراد، وتضمين عدد مِن السياسات الخاصة بتعليم الكبار على مستوى التنمية المحلية والتعاون

المشترك في صياغة برامج تعليم الكبار، والتخطيط والتنفيذ للأنشطة التدريبية التي من شأنها تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد البشرية، وبخاصة مِن خلال الاعتماد على التدريب الذاتي، والأخذ في الاعتبار المعرفة المشتقة من الممارسة الاجتماعيَّة، وتحديد التغلب على كافة عقبات التعلم، وبخاصة تلك المتعلقة بالجوانب التربوية والسياسية والبيروقراطية والإدارية والاجتماعيَّة وغيرها، واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن توفير الجوانب المادية والاجتماعيَّة؛ لضمان إضفاء طابع الديمقراطية على التعلم مدى الحياة بصورة عامة وتعليم الكبار على وجه الخصوص، والتأكيد على الجانب الثقافي والروحاني في مجال تعليم الكبار، والتأكيد على ضرورة أن تُركِّز برامج تعليم الكبار على الجوانب الإنسانية والروحانية، وتطبيق نهج شامل من أجل التعرف على الجوانب المختلفة، التي ينبغي أن يتم وضعها على قائمة الأولويات مِن أجل تطوير تعليم الكبار، والتشجيع على المشاركة في الجمعيات المختلفة على كافة المستويات؛ من أجل وضع الخطط الخاصة بتطوير تعليم الكبار؛ (UNESCO, 1985, 427-428).

خامسًا: مؤتمر اليونسكو الدولي الخامس المخصص لتعليم الكبار في هامبورج:

تم عقد مؤتمر اليونسكو الدولي الخامس لتعليم الكبار في الفترة من ١٤-١٨ يوليو لعام (١٩٩٧م) في هامبورج، وقد تم عقد ذلك المؤتمر بحضور (١٥٠٠) مشارك، ولقد أكَّد ذلك المؤتمر على عدد من المفاهيم الأساسية التي يمكن توضيحها على النحو الآتي: التأكيد على مفهوم تعليم الكبار، والتحديات التي تواجه القرن الحادي والعشرين، متحسسين الظروف الخاصة بجودة التعليم، والتأكيد على أهمية الحق العام في محو أمية الأفراد والحصول على التعليم الابتدائي، ودعم المساواة في حصول المرأة على حقها في برامج تعليم الكبار، والتأكيد على الربط بين تعليم الكبار والتنمية البيئية والصحية والسكانية، والتأكيد على أهمية توفير خِدمات تعليم الكبار للفئات ذات الاحتياجات الخاصة، ووضع إطار للظروف الاقتصاديَّة ومدى تأثيرها على تعليم الكبار، وتكثيف التعاون والتضامن الدولي؛ (EPALE National Support Service for Montenegro, 2016, 10).

ولقد أكَّد ذلك المؤتمر على أن تعليم الكبار قد أصبح أكثر من مجرد حق؛ لأنه أصبح عنصرًا حيويًّا في القرن الحادي والعشرين، كما أصبح نتاجًا عن المواطنة الفعالة وشرطًا من شروط المشاركة الكاملة في المجتمع، كذلك يعتبر مصطلح تعليم الكبار من المصطلحات الهامة التي يمكن الاستعانة بها من أجل تعزيز التنمية المستدامة، وترسيخ مبادئ الديمقراطية، والعدالة، والمساواة بين الجنسين، وتحقيق التنمية العلمية والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة اللازمة لبناء مجتمعات قائمة على إرساء مبادئ الحوار والعدالة وثقافة السلام، كما أكَّد ذلك المؤتمر على الدَّور الخاص بتعليم

الكبار في تشكيل الهوية وإعطاء معنًى للحياة، أو بعبارة أخرى: فإن مجال تعليم الكبار يغض الطرف عن كثير من الشكليات المتعلقة بالعمر أو الجنس أو الإعاقة أو اللغة أو الثقافة أو الفوارق الاقتصاديَّة، وعليه فإنه يمكن القول بأن الهدف من تعليم الكبار أصبح تحسين القدرات التي يتمتعون بها، وإثراء المستويات المعرفية، وتحسين الكفايات التقنيَّة أو المهنية كإحدى الإستراتيجيات التي يمكن مِن خلالها تلبية الاحتياجات الخاصة بالمتعلمين الكبار أنفسهم أو تلك الخاصة بمجتمعاتهم؛ (UNESCO, 1997, 10).

ويعتبر تعليم الكبار أحد العمليات القائمة على التعلم مدى الحياة، التي تستهدف تطوير مستويات الاستقلالية والشعور بالمسؤولية، وتعزيز القدرة على التعامل مع التحولات المختلفة التي تطرأ على البيئة الاقتصاديَّة والثقافة والمجتمع ككل، وكذلك التأكيد على بعض المبادئ؛ مثل: التعايش والتسامح والمشاركة المستنيرة والإبداعية من جانب المواطنين في مجتمعاتهم، بل وإتاحة الفرصة للأفراد على التحكم في مصير مجتمعهم، ومواجهة كافة التحديات التي قد تؤثر عليه، كما أكَّد ذلك المؤتمر على التنوع الخاص بالنظم السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والهياكل الحكومية؛ (المرجع السابق، ص١١).

كما أكَّد ذلك المؤتمر على حق المرأة في الحصول على فرص تعليمية مكافئة لتلك التي يحصل عليها الرجل، والتأكيد على أهمية مشاركتها في كافة جوانب الحياة، ومِن ثَم فإن كافة السياسات الخاصة بتعليم الشباب والكبار ينبغي أن تكون أكثر استجابة للثقافات المحلية، وإتاحة الفرصة لتوسيع نطاق الفرص التعليمية للمرأة، ونبذ أي تحيُّز ضدها، وكذلك التأكيد على ثقافة السلام والتعليم من أجل المواطنة، واحترام العادات والمعارف والنظم التعليمية الخاصة بكل دولة، واحترام التنوع الثقافي في المجتمعات المختلفة. أو بعبارة أخرى: فإنه ينبغي التشجيع على عدد من حقوق الإنسان الأساسية المتمثلة في الحرية، والديمقراطية والعدالة، والتعايش والتنوُّع؛ (الجابي، ٢٠١٤، ص٣٧٨).

سادسًا: مؤتمر اليونسكو الدولي السادس المخصص لتعليم الكبار في بيليم:

يأتي المؤتمر السادس لتعليم الكبار في وقت هام؛ باعتباره في منتصف العقد الدولي لمحو الأمية، والذي أطلقته الأمم المتحدة، كما أنه يَنعقِد في منتصف الفترة للإطار العالمي للتعليم للجميع الذي تم إطلاقه في داكار عام ١٤٢١هـ الموافق ٢٠٠٠م؛ (الإدارة العامة لبرامج محو الأمية، ٢٠٠٩، ص٦٣).

وعُقد مؤتمر اليونسكو الدولي السادس لتعليم الكبار في الفترة ١-٤ ديسمبر في إحدى المدن بالبرازيل، ولقد بلغ عدد الدول المشاركة في ذلك المؤتمر ما يقرب من (١٥٥) دولة على المستوى العالمي (EPALE National Support Service for Montenegro, 2016, 10)، ولقد استهدف ذلك المؤتمر تحقيق

عدد من الأهداف الأساسية التي يمكن استعراضها على النحو الآتي: الاعتراف بتعليم الكبار باعتباره عنصرًا أساسيًّا من عناصر التعلم مدى الحياة، وتسليط الضوء بشكل من التفصيل على الدَّور الخاص بتعليم الكبار في تحقيق الأهداف التعليمية على المستوى الدولي، وكذلك تحقيق أهداف البرامج التنموية، وتجديد الالتزام السياسي نحو مجال تعليم الكبار وتطوير الأدوات اللازمة للتطبيق والانتقال من مرحلة صياغة السياسات إلى مرحلة العمل الفعلية؛ (Naugle, 2017, 15).

ولقد خرج ذلك المؤتمر بعدد من التوصيات التي يمكن استعراضها على النحو الآتي:

محو أمية الكبار: لا شك أن المعرفة بالقراءة والكتابة تعتبر هي الأساس الذي يتم الارتكاز عليه عند تصميم برامج تعليم الكبار، ويعتبر الحق في الإلمام بالقراءة والكتابة تابعًا للحق في الحصول على التعليم، وبخاصة مع الأخذ في الاعتبار أن المعرفة في هذه الحالة تعتبر أساس عمليات التمكين الشخصي، والاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، هذا إضافةً إلى التأكيد على عنصر المعرفة باعتبارها وسيلة لبناء قدرات الأفراد لمساعدتهم على تخطي المشكلات الحياتية، والتعقيدات المختلفة التي تطرأ على تطورات الأوضاع الحياتية والثقافية والاقتصاديَّة والمجتمعية، وهناك العديد من الإستراتيجيات التي يمكن الاستعانة بها في محو أمية الكبار، والتي يمكن استعراضها على النحو الآتي: ضرورة أن تؤكد كافة الدراسات الاستقصائية والعمليات الخاصة بجمع البيانات على أن القراءة والكتابة تعتبر سلسلة متصلة، وتطوير خارطة طريق ذات أهداف واضحة، ووضع مواعيد نهائية يتم في ضوئها مواجهة التحديات المختلفة، بناءً على عدد من التقييمات الواضحة لمستوى التقدم الذي تم تحقيقه، والعقبات التي واجهت التطبيق، ونقاط الضعف، وزيادة الموارد الداخلية والخارجية، وتوفير الخبرات اللازمة لتنفيذ برامج القراءة والكتابة واسعة النطاق، وتطوير برامج محو الأمية ذات الصلة باحتياجات المتعلمين، والتي من شأنها المساعدة في تحسين مستويات المعرفة المستدامة والمهارات والكفايات، وتمكينهم من المشاركة في برامج التعلم مدى الحياة، ووضع عدد من المؤشرات الدولية والأهداف التي ينبغي تحقيقها فيما يتعلق بالقراءة والكتابة، والمراجعة الدورية لكافة التقارير الخاصة بالتقدم، والتخطيط والتطبيق لبرامج التعليم المستمر، وتطوير التدريب والمهارات بخلاف المهارات الأساسية الخاصة بالقراءة والكتابة؛ (UNESCO Institute for Lifelong Learning, 2010, 6-7).

الإجراءات السياسة: لا شك أن الإجراءات السياسيَّة والتشريعية في مجال تعليم الكبار ينبغي أن تتمتع بالشمول والتكامل، والتأكيد على فكرة التعلم مدى الحياة، ويمكن تفعيل السياسات الخاصة بتعليم الكبار على النحو الآتي (المرجع السابق):

تطوير كافة السياسات الخاصة بمحو أمية الكبار وتنفيذها والتعلم مدى الحياة، وتصميم العديد من الخطط على المستوى الوطني والإقليمي فيما يتعلق بتعليم الكبار، ووَضْع عدد من آليات التنسيق المناسبة بين اللجان الإشرافية التي تتضمن العديد من المساهمين في مجال تعليم الكبار، وتطوير وتحسين كافة الهياكل والآليات الخاصة بالاعتراف، والتحقق من صحة واعتماد الأطر الخاصة بتعليم الكبار.

الإدارة: تعتبر الإدارة الفعالة وسيلة لضمان التطبيق الناجح والفعال للسياسات التعليمية في مجال تعليم الكبار، الأمر الذي يضمن تحقيق العدالة، ويمكن تحسين سُبُل الإدارة الخاصة بتعليم الكبار مِن خلال: خلق آليات يمكن مِن خلالها تعزيز مشاركة كافة الهيئات العامة على صعيد كافة المستويات الإدارية، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الموكل لها تطوير وتطبيق وتقييم برامج تعليم الكبار.

التمويل: يعتبر الاستثمار في مجال تعليم الكبار أحد أبرز الاستثمارات الهامة التي من شأنها أن تعود بالنفع على المجتمع، كما أن من شأنها المساهمة في إرساء قواعد الديمقراطية، ويمكن تحسين سبل التمويل المخصصة لتعليم الكبار عن طريق (المرجع السابق، ص٧-٨): إنشاء العديد من البرامج التحفيزية لتعزيز، وتوفير عدد من الفرص التمويلية الجديدة، على سبيل المثال: فرص التمويل التي يمكن الحصول عليها من القطاع الخاص، والمؤسسات غير الربحية، وإعطاء الأولوية للاستثمار في فرص التعليم على المدى الطويل وبخاصة للمرأة، والمجتمعات الريفية، والأفراد ذوي الإعاقات.

المشاركة والدمج والعدالة: يعتبر التعلم المدمج عنصرًا أساسيًّا في تطوير القدرات البشرية، وكذلك في تحقيق التنمية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، ومِن ثَم فإن إتاحة فرص حقيقة للطلاب تسمح بتطوير القدرات الخاصة بهم، هو أمرٌ مِن شأنه أن يسهم في توفير حياة كريمة لهم، ويمكن تحقيق المشاركة والدمج والعدالة في مجال تعليم الكبار عن طريق: تعزيز فرص الحصول على التعليم للمتعلمين الكبار وتسهيلها، وتعزيز المشاركة فيه مِن خلال تعزيز ثقافة التعلم والحد من المعوقات المختلفة التي تعوق المشاركة فيه، وتعزيز فرص الحصول على التعليم للمتعلمين الكبار وتسهيلها، مِن خلال البرامج الإرشادية والبرامج والأنشطة المصمَّمة خِصِّيصى لخدمة ذلك الهدف، والتوقع والاستجابة إلى احتياجات الفئات المختلفة؛ مثل: الفئات المحرومة وبخاصة في مرحلة البلوغ المبكر، ودعم البرامج الخاصة بالقراءة والكتابة الخاصة بالمتعلمين الكبار وتطويرها على مستوى مختلَف اللغات الخاصة بالشعوب الأصلية، وكذلك تطوير البرامج والإستراتيجيات المختلفة المستخدَمة فيها، وتبنِّي عدد من الاتجاهات المتكاملة والشاملة لتحديد المساهمين في برامج تعليم الكبار والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم بالتعاون مع المجتمع المدني وسوق العمل، وتطوير الاستجابات التربوية

الفعالة المتعلقة بتعليم المهاجرين واللاجئين؛ (UNESCO Institute for Lifelong Learning, 2010, 8).

الجودة: يعتبر مفهوم الجودة في العملية التعليمية أحد المفاهيم الشاملة ذات الاتجاهات المتعددة، والتي من شأنها المساعدة على إحداث التطوير، ويتطلب تعزيز الجودة في تعليم الكبار توفير محتوى مناسب ووسائل مناسبة تساعد على توفير الخدمات، وهنا نجد أن عملية تقييم الاحتياجات تركِّز في المقام الأول على المتعلمين، هذا إضافةً إلى التأكيد على تحسين مستوى الكفايات والمهارات الخاصة بالمعلم، وإثراء بيئة التعلم (EPALE National Support Service for Montenegro, 2016, 10-11)، ويمكن ضمان الجودة في مجال تعليم الكبار عن طريق ما يأتي: تطوير المعايير الخاصة بالجودة في المناهج والأدوات التعليمية والإستراتيجيات التدريسية المستخدَمة في برامج تعليم الكبار، والأخذ في الاعتبار النتائج التي يتم تحقيقها، والآثار الخاصة بها، والاعتراف بالتنوع والتعددية الخاصة ببرامج تعليم الكبار، وتحسين التدريب وبناء القدرات وتطوير ظروف العمل والمهنية الخاصة بالقائمين على تعليم الكبار مِن خلال عقد شراكات مع مؤسسات التعليم العالي والجمعيات الخاصة بالمعلمين ومؤسسات المجتمع المدني، وتوفير الدعم للبحوث القائمة على التخصصات البينية في مجال تعليم الكبار، ومحاولة خَلق نوعٍ من التكامل بينها وبين نظم إدارة المعرفة من أجل تحليل أفضل الممارسات (UNESCO Institute for Lifelong Learning, 2010, 9).

وتجدر الإشارة هنا إلى أمر في غاية الأهمية، ألا وهو أن ذلك المؤتمر يعتبر نقطة تحوُّل في مجال الاعتراف العالمي والالتزام إزاء تعليم الكبار والتعليم غير الرسمي، بوصفهما عناصر أساسية في عملية التعلم مدى الحياة، إضافةً إلى التأكيد على أهمية التنوع في مجال الموضوعات والأشكال المختلفة التي يتم مِن خلالها تقديم تعليم الكبار؛ (UNESCO, 1997, 1)، ولعل أحد أبرز النتائج التي تم التوصل إليها مِن خلال ذلك المؤتمر: تطوير ما يعرف باسم "إطار عمل بيليم"، والذي دعا كافة الحكومات إلى ضرورة وضع تعليم الكبار في أولويات العمل الخاص بهم، وزيادة الجهود المبذولة مِن أجل تحقيق الأهداف الموضوعة بصورة مسبقة، وبخاصة تلك المنصوص عليها في عدد من المواثيق الدولية؛ مثل: التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية، هذا إضافةً إلى النظر لتعليم الكبار على أنه عملية تعلُّم مدى الحياة؛ (EPALE National Support Service for Montenegro, 2016, 12).

ومِن خلال استعراض المؤتمرات الستة السابقة لليونسكو، نلاحظ أن جميع هذه المؤتمرات أكدت على القِيَم الإنسانية بهدف تحقيق التقارب بين الشعوب، مطالِبة

تعليم الكبار بتحقيقها؛ حيث ظهر اهتمامها الواضح بتلك القِيَم، كما نلاحظ تنوع الأهداف في هذه المؤتمرات؛ حيث أكد مؤتمر السينور (١٩٤٩م) على ضرورة بث روح التسامح وتحقيق الديمقراطية والقضاء على التمييز، بينما مؤتمر مونتريال (١٩٦٠م)، فقد طالَب بالمساواة في التعليم بين كافة الناس في الريف والحضر، وبين الرجل والمرأة في جميع المجالات، وتطبيق مبادئ "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، ونادى مؤتمر طوكيو (١٩٧٢م) بديمقراطية التعليم، والعدالة في توزيع الخدمات التعليمية في تعليم الكبار، والاهتمام بالمُهَمشين، بينما نادى مؤتمر باريس (١٩٨٥م) بتمثيل تعليم للقِيَم الإنسانية، والمساعدة للفئات المُهَمشة كالفقراء والمسنين.

كما ركزت المؤتمرات الدولية على القِيَم الإنسانية؛ بحيث يكون تعليم الكبار وسيلةً مهمة في تحقيقها، ومن هذه القِيَم: العدل والمساواة، وتكافؤ فرص التعليم، والعدالة في التعليم، وحق الأفراد في التعليم، وديمقراطية التعليم.

ثانيًا: دَور منظمة الإيسيسكو في مجال تعليم الكبار:

منظمة الإيسيسكو (ISESCO) هي المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، وهي منظمة متخصصة تعمل في إطار منظمة التعاون الإسلامي، تُعنى بميادين التربية والعلوم والثقافة والاتصال في البلدان الإسلامية، مقرُّها الرباط؛ حيث كان القرار الأعلى الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث بمكة المكرمة في يناير (١٩٨١) بإنشاء جهاز إسلامي دولي جديد ضمن أجهزة العمل الإسلامي المشترك في إطار منظمة التعاون الإسلامي، يحمل اسم "المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة"، وتهدف المنظمة إلى تقوية التعاون وتشجيعه وتعميقه بين الدول الأعضاء في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال، والنهوض بهذه المجالات وتطويرها، في إطار المرجعية الحضارية للعالم الإسلامي، وفي ضوء القِيَم والمثل الإنسانية الإسلامية، وتدعيم التفاهم بين الشعوب في الدول الأعضاء وخارجها، والمساهمة في إقرار السِّلم والأمن في العالم بشتى الوسائل، ولا سيما عن طريق التربية والعلوم والثقافة والاتصال، والتعريف بالصورة الصحيحة للإسلام والثقافة الإسلامية، وتشجيع الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان، والعمل على نشر قِيَم ثقافة العدل والسلام ومبادئ الحرية وحقوق الإنسان، وفقًا للمنظور الحضاري الإسلامي، وتشجيع التفاعل الثقافي، ودعم مظاهر تنوُّعه في الدول الأعضاء، مع الحفاظ على الهوية الثقافية وحماية الاستقلال الفكري، وتدعيم التكامل والتنسيق بين المؤسسات المتخصصة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال وبين الدول الأعضاء في الإيسيسكو، وتعزيز التعاون والشراكة مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المماثلة وذات الاهتمام المشترك، داخل الدول الأعضاء وخارجها، والاهتمام بالثقافة الإسلامية وإبراز خصائصها، والتعريف بمعالمها في الدراسات الفكرية والبحوث العلمية والمناهج التربوية، والعمل على

التكامل والترابط بين المنظومات التربوية في الدول الأعضاء، ودعم جهود المؤسسات التربوية والعلمية والثقافية للمسلمين في الدول غير الأعضاء في الإيسيسكو؛ (المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ٢٠١٧"أ").

كما تسعى المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة إلى مساعدة صانعي القرار التربوي في الدول العربية على تبنِّي عدد من الإستراتيجيات الشاملة والرؤى الابتكارية في العملية التعليمية، وهنا نجد أن مبدأ الشمولية في هذه الحالة يتطلب فهمًا كاملًا لكافة القضايا التعليمية، ومواجهة التحديات المرتبطة بها، بالتعاون مع كافة الأطراف المعنية بما يتفق مع الأهداف والخطط الخاصة بالمجتمع الدولي، ومثل هذه الرؤية تتطلب تخطيطًا إستراتيجيًّا بعيد المدى، وتحليلًا متعمقًا للنظام التعليمي، مع تحديد واضح للأهداف التي يسعى لتحقيقها مِن خلال وضع عدد من الآليات، والإجراءات، والمراحل المحددة؛ (ISESCO, 2017, 11)، وتعتبر تلك المنظمة أيضًا من بين المُنظَّمات التي لديها القدرة على إرساء عدد من القِيَم المتمثلة في ثقافة السلام والتطوير، وبخاصة مع الأخذ في الاعتبار الوضع الدولي الراهن الذي يعاني مِن وجود عدد من المشكلات المتمثلة في التعصب، والعنف، وعدم الاستقرار؛ (Diagne, 2004, 21).

وتعتمد تلك المنظمة على عددٍ مِن المبادئ الأساسية في مجال تعليم الكبار، ولعل أبرز تلك المبادئ: التأكيد على أن الأندراغوجيا (andragogy) هي عملية تدريبية تأخذ بعين الاعتبار خصائص المتعلمين الكبار، أما عن التقدُّم والمحتوى الخاص بالتدريب، فيتم بناؤه بالاعتماد على إطار تعاوُن المعلمين والمتعلمين، وهنا نجد أن التعلم ذا المغزى الخاص بالراشدين يمكن إظهار آثاره على ثلاثة مستويات أساسية، وهي: الخبرة المتعلقة بالمعارف والمفاهيم والمعلومات التي يتم اكتسابها من جانب الراشدين، والربط ما بين التعلم وبين المهارات والقدرات والمواهب الخاصة بالكبار، وأخيرًا مهارات العلاقات الشخصية والاتجاهات والقيم؛ (ISESCO, 2016, 37-38).

ولقد عمدتْ منظمة الإيسيسكو إلى تطبيق عددٍ مِن الأنشطة؛ مثل: إنشاء مراكز محو الأمية الإقليمية وتعليم الكبار، سواء أكان ذلك على مستوى العالم العربي (مصر)، أو إفريقيا (النيجر)، أو آسيا (بنجلاديش)، ومثل هذه المراكز الإقليمية تساعد على توفير التدريب اللازم لمحو الأمية وتعليم الكبار، ولكي يتم مساعدة الدول الأعضاء على تطوير الاتجاهات المناسبة في مجال محو الأمية المستدامة وتعليم الكبار، فقد تم تبنِّي عدد من الإستراتيجيات والبرامج والأنشطة التي تم تصميمها مِن أجل تحسين مستوى المعرفة، هذا إضافةً إلى توفير عددٍ مِن المطبوعات والأدوات التدريسيَّة التي يمكن الاستعانة بها في دَعْم التعلُّم مدى الحياة، إضافةً إلى مساعدة

المنظمة للدول الأعضاء على تطوير خطط محو الأمية الشاملة والإستراتيجيات الخاصة بتعليم الكبار، وبخاصة تلك التي تكون أكثر استجابة للجوانب الاجتماعيَّة والثقافية، والقادرة في الوقت نفسه على الإيفاء بتوقعات المتعلمين والمعلمين على حد سواء؛ (Fifth Islamic Conference of Environmental Ministers, 2012, 66).

كما شاركت المنظمة في المؤتمر الدولي الخامس حول تعليم الكبار المنعقد في هامبورج من ١٧ إلى ١٨ يوليو ١٩٩٧، وقد مكَّن المؤتمر مِن بلورة مفهوم التعاون في مجال محو الأمية، كما اقترح جملةً من الآليات الكفيلة بتعزيز الشراكة والعمل الجماعي، مِن خلال إقامة شبكات بين مختلَف الفاعلين في هذا الميدان، وتعمل الإيسيسكو اليوم على تكثيف جهودها من أجل تعزيز أنشطة المُنظَّمات غير الحكومية في ميدان محو الأمية، وتشمل الأهداف المتوخاة في هذا الصدد ما يأتي: توسيع نطاق التعاون مع شبكات المُنظَّمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني العاملة في مجال محو الأمية، وتقديم الدعم اللازم مِن أجل تنويع المنهجيات المُعتَمَدة في إنتاج برامج محو الأمية، مِن خلال وسائل الإعلام، وتمكين الفئات المُهَمَّشة مِن الاستفادة مِن برامج محو الأمية؛ (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومعهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ٢٠٠٨، ٧).

وتسعى الإيسيسكو إلى بلوغ هذه الأهداف، مِن خلال ما يأتي: تقديم الدعم المالي، وتعزيز الجوائز بغيةَ تشجيع المُنظَّمات غير الحكومية على المساهمة في تنفيذ برامج محو الأمية في الدول الأعضاء، ومدُّ جسور التضامن والتعاون مع مختلَف الشركاء، بما فيها المُنظَّمات الدولية، مِن خلال تبادل المعلومات والتجارب ذات الصلة بمحو الأمية، وتنظيم حلقات دراسية ومنتديات ومؤتمرات وورش عمل وإنتاج الكتب والأدلة المرجعية ذات الصلة، وتطوير وتحديث المواقع المخصصة على شبكة الإنترنت لمحاربة الأمية في البلدان الإسلامية، وبذل الجهود من أجل وضع الإستراتيجيات الملائمة لتمويل برامج محو الأمية؛ (المرجع السابق، ص٧).

ثالثًا: دَور منظمة الألسكو في مجال تعليم الكبار:

تعتبر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALECSO) إحدى المُنظَّمات المتخصصة التي تعمل مع جامعة الدول العربية، ويشارك في عضويتها (٢٢) دولة عربية، مع الأخذ في الاعتبار بعض القِيَم المتمثلة في التسامح والحداثة واحترام الآخرين والتنوع الثقافي؛ فإننا نجد أن تلك المنظمة تعمل على تبنِّي عدد من المشروعات والأنشطة من أجل تعزيز التعليم والثقافة والعلوم، ووفقًا لخطط ورؤى المنظمة في مجال تطوير التعليم في المنطقة العربية؛ فإن التركيز منصبٌّ على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجال التعليمي، ليس فقط من أجل

تحسين الجودة التعليمية، ولكن أيضًا من أجل الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة على المدى البعيد؛ (Jemni & Khribi, 2017, 91).

ولقد قامت تلك المنظمة بإصدار عدد من البرامج من أجل تعزيز تعليم الكبار، ولعل أشهر تلك البرامج هو "التقانة وتعليم الكبار"، والذي استهدف مساعدة الدول في توظيف إمكانات التقانة المعاصرة في تعليم الكبار.

أما عن الأنشطة الخاصة بالبرنامج، فقد تضمنت ما يأتي: دراسة لحصر تجارب الدول العربية ونماذج من الدول الأجنبية في توظيف الوسائل التقانية في تعليم الكبار، ولقاء خبراء لتصميم نماذج مناسبة لتوظيف الوسائل التقانية في تعليم الكبار في ضوء التجارب المعاصرة، ودليل إرشادي حول إعداد برامج تلفزيونية لتعليم الكبار في ميادينها المتعددة، وبناء إطار مرجعي للشبكة الإلكترونية لتعليم الكبار يفيد الدول في إنشاء موقع إلكتروني يستثمر انتشار الوسائل التقانية وإمكانات التعلم الإلكتروني والإنترنت في بث دروس ممنهجة لتعليم الكبار في مجالات (القراءة والكتابة/ الثقافة المتنوعة/ العلوم المتجددة... إلخ)، وورشة عمل حول السُّبُل الممكنة لتعليم كبار السيدات للمرأة العربية، ودليل إرشادي حول سبل إتاحة شراكات مع مؤسسات المجتمع لدعم جهود الدول في مجال تعليم الكبار بالأجهزة التقانية المعاصرة؛ (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠١٦، ١٥٢).

أما عن البرنامج الثاني، فقد تَمثَّل في "دَور مؤسسات التعليم العالي في تعليم الكبار"، والذي استهدف مساعدة مُؤسَّسات التعليم العالي في مجال تعليم الكبار، أما عن أبرز الأنشطة التي تضمنها البرنامج فقد تَمثَّلتْ في: دراسة تقويمية حول واقع ما تقوم به جامعات الوطن العربي في مجال تعليم الكبار، والوقوف على نماذج دولية لما تقوم به الجامعات في تعليم الكبار؛ للاستفادة منها في تطوير أداء الجامعات العربية في هذا المجال، وورشة عمل لمناقشة النماذج، ووضع أُطر تطبيقية تستفيد منها الدول عند تبنِّيها للنماذج والأطر، ولقاء خبراء مِن المتخصصين بالجامعات؛ لصياغة برنامج يُمكِّن الدول من الاستفادة من طاقات طلبة الجامعات وإمكاناتهم في مجال تعليم الكبار خلال الإجازات، مع وَضْع إطار لتعليم الكبار في البؤر المتبقية داخل الدول التي قطعتْ شوطًا في مكافحة الأمية، ودراسة تفعيل دَور كليات التربية، وكليات خدمة المجتمع، وكليات اللغة العربية، والآداب في ميدان تعليم الكبار، وورشة عمل حول فتح قنوات الاتصال بين تعليم الكبار والتعليم العالي، وتبنِّي الجامعات لحملات إعلامية مكثَّفة، وبرامج عملية في مناسبات محو الأمية؛ (اليوم العالمي لمحو الأمية واليوم العربي لمحو الأمية)، (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠١٦، ١٥٣).

كما تسعى تلك المنظمة على الجانب الآخر إلى التنسيق والتعاون المشترك بين ما تقوم به من مشروعات في مجال تعزيز محو الأمية الخاصة بالكبار، على سبيل المثال الإستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار (Arab Strategy for Literacy and Adult Education)، التي تم التقدم بها من منظمة الألسكو، وبين مشروع اليونسكو وغيره من المشروعات؛ سعيًا للحدِّ مِن تَكْرار الجهود، وضمانًا للتكامل في ذلك المجال؛ (Islamic Educational, Scientific and Cultural Organization ISESCO, 1990, 3).

ويمكن القول بأن كافة المُنظَّمات غير الهادفة للتربح، سواء كان ذلك على المستوى المحلي أم الإقليمي أم الدولي، قادرة على المساهمة بصورة فعَّالة في تطوير تعليم الكبار، وهو الأمر الذي يمكن القيام به، مِن خلال توفير المخصصات المالية، وتوفير الأدوات اللازمة والخبراء في ذلك المجال، وكذلك تقديم الخِدمات التدريبية، وتوفير الفرص للدول المتقدمة والنامية على حد سواء فيما يتعلق بتبادل الرؤى والمعارف الخاصة بأهداف برامج تعليم الكبار، وحل عدد من المشكلات التي تواجه الأفراد في ذلك المجال؛ (Borode, 2011, 138)، ولقد أفاد كثير من التقارير الصادرة في مجال تعليم الكبار، على ضرورة التعاون المشترك ما بين المُنظَّمات الدولية (اليونسكو، والألسكو، والإيسيسكو)؛ مِن أجل بناء عددٍ مِن الآليات المشتركة، من أجل رصد عدد من التوصيات الصادرة عن مؤتمرات تعليم الكبار وتطبيقها، كجزء مِن الجهود التكاملية على الصعيدين المحلي والإقليمي، وضرورة أن تَحصُل الدول العربية على الدعم اللازم لتحقيق ذلك الأمر؛ (UNESCO, 2009, 6).

رابعًا: دَور الاتحاد الألماني لتعليم الكبار:

يعتبر الاتحاد الألماني لتعليم الكبار هو الهيئة التربوية والكِيان الممثِّل للسياسات الخاصة بتعليم الكبار على المستوى الفيدرالي، وكذلك على المستوى الأوروبي، ويستهدف الاتحاد الألماني لتعليم الكبار تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين الأعضاء، وتطوير المبادئ والإرشادات المختلفة التي يمكن الاستعانة بها في تحسين مستوى الجودة الخاصة بتعليم الكبار، والتأكيد على أهمية التعاون الدولي، ويدعم ذلك الاتحاد ما يقرب من (١٠٠٠) مركز من مراكز تعليم الكبار على مستوى ألمانيا، وهنا نجد أن ضمان الجودة في تعليم الكبار - بصورة عامة وليس فقط على مستوى التعليم المهني والتدريب - يعتمد على عدد من الأبعاد الأساسية، وهي: جودة التخطيط، وجودة البرامج المقدَّمة، والتطبيق، والتأهيل، وجودة التدريس، وجودة الخدمات؛ (Official Website of German Adult Education Association, 2017).

هذا إضافةً إلى توسُّع الجهود التعاونية على المستوى الدولي بين ذلك الاتحاد وبين غيره من الكِيانات المهتمة بمجال تعليم الكبار في الكثير من الدول، فعلى سبيل

المثال: نجد أن ذلك الاتحاد يهتم بعمليات التعاون المشترك بينه وبين ما يزيد عن (٢٠٠) من الشركاء المهتمين بتعليم الكبار فيما يزيد عن (٣٥) دولة؛ (DVV International, 2015, 119)، ولعل أحد أشهر الأمثلة على تعزيز مبدأ التعاون الدولي لذلك الاتحاد، ما أورده "إنداباوا، وأودوران، وأفريق، ووالترز" (Indabawa, Oduaran, Afrik & Walters ,2000, 15)، مشيرين إلى أن الاتحاد الألماني لتعليم الكبار قد أسهم وبصورة فعالة في تطوير العمل بالمُؤسَّسات غير الهادفة للتربح التي تستهدف تعليم الكبار في إفريقيا، مِن خلال عدد من المطبوعات التي تم توزيعها مجانية مثل "تعليم الكبار والتنمية" (Adult Education and Development)، وكذلك دعمه وتقديمه للعديد من المنح للمُؤسَّسات غير الهادفة للتربح في إفريقيا، وكذلك توفيره للعديد من البرامج التدريبية، والمنح الدراسية مثل دبلوم برامج تعليم الكبار؛ (Diploma in Adult Education programmes).

كما قام الاتحاد برعاية "المؤتمر الألماني الحادي عشر لتعليم الكبار (11^{th} German Adult Education Conference) الذي تم عقده في الفترة من ٧-٩ نوفمبر لعام (٢٠٠١م)، حيثما تم التأكيد في ذلك المؤتمر على عدد من النقاط الأساسية، وهي احتياجات التعليم المستقبلية، ومواجهة التحديات الخاصة بمجتمع المعلومات والمعرفة، وكذلك التأكيد على أهمية التحسين المستدام للعملية التعليمية، بما يتفق مع الظروف السياسيَّة والمالية، وأخيرًا التأكيد على فكرة المسؤولية العامة (public responsibility) من جانب السياسيين والمجتمع بأكمله إزاء تعليم الكبار باعتباره نظيرًا للمسؤولية الاجتماعيَّة، أما عن أبرز الموضوعات التي تم التطرق إليها في ذلك المؤتمر، فيمكن بيانها على النحو الآتي: النظر إلى التعليم باعتباره حقًّا أساسيًّا، والتأكيد على المسؤولية العامة للتعليم المستمر والتعليم، مِن خلال التعاون الدولي، والشبكات الإقليمية، والتعليم في سياق درجة المعلوماتيَّة والأنشطة التي يتم ممارستها بداخل المجتمع، والتعلم بالشعور ومِن خلال الاعتماد على كافة الحواس التي يتمتع بها الفرد، والتأكيد على فكرة المُنظَّمات المتعلمة (DVV Internationa, 2017).

مراحل المُنظَّمات الدولية في دعم القِيَم الإنسانية في تعليم الكبار:

بنظرة تاريخية لبدايات التعاون التربوي الدولي، نجد أنه ليس وليد النظام العالمي الجديد، ولكنه قديم وله جذوره التاريخية؛ إذ لا تكاد توجد ثقافة واحدة عاشت حالة اكتفاء ذاتي كامل، بل قامت دائمًا بين الثقافات المختلفة تفاعلات مستمرة عبر التاريخ، هذا وقد مر التعاون الدولي في مجال التعليم بثلاث مراحل: (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ١٩٩٢)، (سبولدنج، ١٩٨١، ٢٤-٢٥)،

(Adiseshiah, 1979, 213-230)، (نافع، ١٩٨٩، ٥٣)، (السنبل، ٢٠٠٣، ٤٤١).

المرحلة الأولى: امتدت هذه المرحلة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل السبعينيات، وبدأ التعاون فيها بين الدول المتقدمة في الشمال، ثم بدأ يمتد إلى الدول النامية في الجنوب، وامتازت هذه الفترة بظهور عدد من المُنظَّمات التي كانت ترمي إلى عدم التفاهم الدولي، وأن يعيش الجميع في سلام، وتبلورت صور التعاون في هذه الفترة بتبادل الطلاب والأساتذة، وتقديم المعونات المادية والفنية والتكنولوجيَّة للدول النامية، وبدأ الاتجاه نحو التعاون الدولي في التعليم بشكل أكثر وضوحًا في عام (١٩٤٦)؛ حيث تولَّد لدى دول العالم اتجاه مضاد للحروب، وازداد الوعي بالحاجات إلى التعليم لنشر ثقافة السلام والتفاهم الدولي، وإقرار إعلان حقوق الإنسان، ومِن ثَم نشأت سنة (١٩٥٠) مُؤسَّسات التعاون الدولي متعددة الأطراف تهدف إلى نشر التعليم والتبادل الثقافي.

المرحلة الثانية: اتسمت بتراجع في التعاون الدولي في مجال التعليم، ويمكن إرجاع ذلك إلى تدهور العلاقات بين الدول، كذلك فإن الأزمة الاقتصاديَّة العالمية التي بدأت عام (١٩٧٣) دفعت الدول المانحة إلى الحد من المعونات، وانشغلت بمواردها الداخلية، كذلك أدى انسحاب بعض الدول الكبرى؛ مثل: الولايات المتحدة وبريطانيا، إلى تدهور التعاون الدولي في مجال التعليم، إلا أن عقد مؤتمر مونتريال في (١٩٦٠)، وتركيزه على هدف تحقيق التعاون الدولي لمساعدة الدول النامية، وتبنِّي مفهوم لتعليم الكبار يركز على تعليم الفرد من أجل ممارسة المسؤولية؛ أعاد الحياة مرة أخرى لعملية التعاون الدولي في مجال التعليم.

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة في مطلع التسعينات، واعتمد التعاون الدولي في مجال التعليم على التعاون بين المُنظَّمات والوكالات المتخصصة التي منها منظمة كلٍّ من اليونسكو واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي، ومنظمة الإيسيسكو والتي قامت بعدد من المؤتمرات وتبنت شعار التعليم للجميع في عام (١٩٩٠)، وإتاحة التميز للجميع في داكار ٢٠٠٠، وقد اقتصر على مرحلة التعليم الأساسي في البلاد النامية، في الوقت الذي كاد يكون التعليم العالي متاحًا للجميع في الدول الصناعية الغربية.

وظهرتْ منظمة الأمم المتحدة مع تطور الأوضاع الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية كإحدى الاستجابات لرغبات بعض الدول والهيئات، من أجل تحقيق التعاون الدولي؛ (نافعة، ١٩٩٥، ٨٤).

أهداف المُنظَّمات الدولية في دعم القِيَم الإنسانية في تعليم الكبار:

لا تقتصر فائدة المنظَّمات الدولية على توفير الموارد والدعم المالي للدول التي تحتاج إلى هذا الدعم، بل إن هذا التعاون يسهم في إيجاد (قوة عمل قوية في مجال

البحث التربوي تزيد وتُحسن من نوعية البحث، والتي يمكنها بدورها اجتذاب صناع السياسة، وإقناعهم بقيمتها ومواءمتها وأهميتها بالنسبة لما هم بصدده من قرارات؛ (مكتب التربية الدولي والمعهد القومي للبحث التربوي في اليابان، ١٩٩٩، ١٠٠-١١٣).

ويتجلى دَور المُنظَّمات الدولية في مُواجَهة المتغيُّرات العالمية، وذلك مِن خلال تعزيز التربية من أجل التفاهم الدولي وتحسينها لمواجهة التطورات التي حدثت في مختلَف أنحاء العالم بسبب العنف والتعصب واللاتسامح، والسبيل إلى ذلك هو إيجاد إنسان النهضة الجديدة، والذي يتصف بالعلم الواسع والتسامح والاهتمام بمختلَف الثقافات، والقدرة على فهم المشكلات وترسيخ حقوق الإنسان، وبَذْر بذور الأمن والسلام، ودفع مشروعات التنمية إلى الأمام، وتدعيم الصلة بين التنمية والتقدم الذي تنشده الشعوب؛ (عبد الفتاح، ٢٠٠١، ١٤٤).

وتؤدي المُنظَّمات الدولية دورًا مهمًّا على الصعيد الدولي وفي شتى المجالات، ومن ملامح هذا الدَّور (دخيل، ٢٠١٨، ص١١): تُعَد المُنظَّمات الدولية إطارًا للتفاوض والمناقشة بين مختلَف الدول الأعضاء، فهي تمثِّل مكانًا للتلاقي وتقريب المواقف، ومن ثَم تنمية التعاون بين هذه الدول في كل المجالات السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والعسكرية، كما تُعَد المُنظَّمات الدولية أداة لحل عدد من المشاكل الاقتصاديَّة والسياسيَّة والاجتماعيَّة والثقافية وغيرها مما يواجه الدول الأعضاء، وتتمثل الوظيفة الرئيسة التي تضطلع بها المُنظَّمات الدولية في أنها تتيح للدول إطارًا قائمًا لإجراء الحوار، والقيام بعمليات ميدانية تملك حيالها سلطة فعلية في اتخاذ القرار.

ولقد جاء الاهتمام بالمُنظَّمات الدولية كنتيجة لإصرار الدول على الكفاح؛ مِن أجل الحفاظ على السلام، واحترام حقوق الإنسان، والتقدم الاجتماعي، وتحقيق مستوى أفضل للمعيشة؛ لذا قدَّم ميثاق الأمم المتحدة إطارًا للتعاون الدولي، مِن خلال تحديد مُنظَّمات دولية وقنوات شرعية للتعاون بين دول العالم الشمالي المتقدم ودول العالم الثالث؛ (اليونسكو، ٢٠٠٠، ٣٢-٣٣)؛ حيث تهدف هذه المُنظَّمات إلى تطوير التبادل والتعاون الدولي، وإزالة الصعوبات التي تقف في سبيل حرية التعاون بين الدول بعضها البعض أو بين الدول وهذه المُنظَّمات.

وهناك حاجة كبيرة واضحة في المجتمع الدولي لقبول التزاماته بتوفير المساعدة بطريقة تجعلها تصل إلى أكثر من يحتاجون إليها، وتدعيم جهودهم لبناء مستقبل مدعوم، ويتقدم بيان سالامانكا (اليونسكو، ١٩٩٤) بنداء قوي عادل للمجتمع الدولي، بما في ذلك نداءٌ لتبادل الخبرات بين الدول، وخاصة النامية منها؛ لضمان

إمكانية الاستفادة من الدروس والتقدم الذي تم تحقيقه في بعض الأقطار في نضالها لتحقيق التعليم الشامل؛ (صالح، ولطفي، ١٩٩٩، ٢١٧-٢١٨).

ومِن أبرز مصادر التمويل الخارجية للتعليم المساعدات الأمريكية، ومساعدات الاتحاد الأوروبي، ومساعدات البنك الدولي، أما بالنسبة للمساعدات الأمريكية، فتأتي على رأسها المساعدات التي تقدمها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (USAID) التي أنشأها الكونجرس عام (١٩٦١)؛ لتدبر برامج التنمية الاقتصاديَّة للمساعدات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وتقديم العون للدول النامية، ويضم نشاط هذه الوكالة لدعم التعليم ستة ميادين رئيسة تم تنفيذها خلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٦)، وهذه الميادين هي: التعليم العام، تكنولوجيا التعليم، التعليم غير النظامي، تعليم المرأة، التخطيط وسياسات التطوير، وتنمية القوى العاملة.

ويُمكن استيضاح أهداف المُنظَّمات الدولية من قيام منظمة OECD عام (١٩٨٦) بإنشاء مركز البحوث التربوية والابتكار، والذي يشارك فيه كل الأعضاء في هذه المنظمة، وقد تبلورت أهدافها الرئيسة في الآتي: (بيومي، ٢٠٠٢، ٨٢-٨٣)، (Academy for educational development basic, 2005, 23): تعزيز تنمية الأنشطة البحثية في مجال التربية، وتعزيز ومساندة التجارب الاسترشادية بهدف إدخال واختبار الابتكارات في النظام التعليمي، وتعزيز وتنمية التعاون بين الدول الأعضاء في مجال البحوث التربوية والابتكار، وقامت جمعية البحوث التربوية الأوروبية FFRA في عام (١٩٩٩) بإجراء استبانة شاملة حول تنظيم البحوث التربوية والتنمية وهيكلها ومشكلاتها في الدول الأوروبية.

وتستهدف برامج المُنظَّمات الدولية من ضمن أهدافها الرئيسة: التثقيف المدني، ومساعدة المُنظَّمات الخاصة التي تركز على توفير الخِدمات والتنمية، ومساندة المُنظَّمات غير الحكومية التي تركز على قضايا الصالح العام، ومساعدة جماعات المصالح التي تسعى لتحقيق أهداف معينة لأعضائها، بالإضافة إلى هذه الأهداف فإن هناك أهدافًا معلنة أهمها إنسانية أخلاقية لمساعدة الفقراء، وتحقيق الأمن والاستقرار؛ (أوتاوي، وروذر، ٢٠٠٦، ١٨-٤٠).

ثامنًا: الجهود المبذولة للمُنظَّمات الدولية في دعم القِيَم الإنسانية في تعليم الكبار:

فجَّر مؤتمر جومتيين (١٩٩٠) كثيرًا من التجارب التي تعاونت فيها بعض الهيئات العالمية مع المجتمع المدني ووزارة التربية والتعليم المصرية، وهذه التجارب اتخذتْ مِن المناطق التي تعاني من التميز في التعليم بين الذكور والإناث مجالًا ليس للتجريب فحسب؛ بل ولتقديم خِدمات تعليمية متميزة.

وتشير التقديرات إلى وجود نحو (١٠٠) مليون طفل في العالم غير ملتحقين بالمدرسة أو خارج مقاعد الدراسة في الوقت الحاضر، وأن ٦٠% منهم من البنات (سولتانا، ٢٠٠٨)، الأمر الذي يؤكد على ضرورة توفير صيغ مختلفة لإتاحة التعليم

الأساسي للجميع، ويتطلب تحقيق ذلك أن تقوم الدول بتلبية الحاجات التعليمية للشرائح السكانية غير القادرة على الوصول إلى المدارس، وتوسيع الوصول إلى التعليم العام النظامي في الدول النامية لخدمة المناطق الأكثر حرمانًا والمناطق النائية، وقيام المُنظَّمات غير الحكومية بتقديم الدعم للمجتمعات الفقيرة لإنشاء وإدارة مدارسهم؛ (Destefano, et.al., 2006)، (الطاهر، ٢٠١٠، ٤٢٣).

وقد جاءت جهود المُنظَّمات الدولية في إتاحة ودعم التعليم بصفة عامة، مع تنوع الفئات المستهدفة، وتركيزها بشكل أساسي على الأطفال، وبخاصة الإناث في المناطق الريفية والنائية والفقيرة، إلا أن هناك عددًا مِن الجهود الأخرى التي تُقدمها تلك المُنظَّمات؛ حيث سعت لتحقيق الجودة في التعليم، وتعزيز القِيَم المرتبطة بالمواطنة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان؛ (الطاهر، ٢٠١٠، ٤٣٤).

أ) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

من المؤتمرات الدولية التي تُعَد مَعالم بارزة في تاريخ التعليم، المؤتمر العالمي الذي أسفر عن تبنِّي الجمعية العامة للأمم المتحدة عام (١٩٤٨م) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يؤكد على أن التعليم حق أساسي للجميع، والمؤتمر العالمي الذي أسفر عن تبنِّي الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان حقوق الطفل، والذي يؤكد على أن التعليم حق لكل طفل، وكان ذلك في نوفمبر (١٩٥٦م)، كما قامت منظمة اليونسكو خلال الأعوام من (١٩٦٠ - ١٩٦٦م) بعقد أربعة مؤتمرات إقليمية محددة بجداول زمنية؛ لتوفير التعليم المجاني والإلزامي لجميع الأطفال، وقد عُقدت هذه المؤتمرات في كراتشي (١٩٦٠م)، وأديس أبابا (١٩٦١م)، وسانتياغو (١٩٦٢م)، وطرابلس (١٩٦٦م)؛ (مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، ٢٠٠٢، ١٣-١٤).

وفي عام (١٩٦٩م) وُقِّعت الاتفاقية الدولية لإزالة جميع أشكال التميز العنصري، وهي الاتفاقية التي نادت بحق الجميع في التعليم، بغَضِّ النظر عن العِرق أو غيره، وفي عام (١٩٧٦م) دخل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة حيز التنفيذ؛ ليضمن الحق في التعليم للجميع، وفي عام (١٩٨١م) دخلت اتفاقية إزالة التمييز ضد المرأة حيز التنفيذ، داعيةً إلى إزالة التمييز ضد النساء، ونادت إلى حقوق متساوية في التعليم، وفي عام (١٩٨٥م) عُقد مؤتمر المرأة العالمي في نيروبي، وأعلن أن التعليم هو الأساس في الارتقاء بمكانة المرأة، واتفقت البُلدان المشارِكة على تشجيع إلغاء أنماط التمييز الجندري في جميع الموارد التعليمية، وإعادة تصميم الكتب المدرسية المقررة؛ بحيث تعطي صورة إيجابية للمرأة، وإدخال الدراسات المتعلقة بالمرأة في المناهج؛ (مرجع سابق).

ب) مؤتمر جومتيين بتايلاند (١٩٩٠):

انطلق مؤتمر جومتيين العالمي حول التعليم للجميع "وهو المؤتمر الذي رعاه برنامج الأمم المتحدة، ومنظمة اليونسكو، ومنظمة اليونيسيف، والبنك الدولي؛ لتحقيق التعليم للجميع، فقد طالب بتعليم جيد النوعية، مع توجيه اهتمام خاص لأكثر سكان العالم فقرًا (وثيقة الإعلان العالمي حول التربية للجميع، ١٩٩٠، ١٢-٢٨)، والحق أنه ليس من المبالغة في القول بأن "مؤتمر جومتيين" كان النقطة التي بدأ عندها ظهور إجماع عالمي على أن التعليم هو أكثر العناصر المنفردة حيويةً في ضمان حقوق الإنسان والديمقراطية وحماية البيئة وضبط النمو السكاني، والأهداف الرئيسة الستة التي أقرها وأرساها مؤتمر جومتيين (اليونسكو، ١٩٩٠، ١٨) هي: التوسع في الرعاية المبكرة للطفولة وتنميتها ولا سيما بالنسبة للفقراء، وحرية الوصول الشامل إلى التعليم الابتدائي واستكماله بحلول عام ٢٠٠٠، وتحسين قدرات التحصيل والتعلم القائمة على أساس نسبة مئوية متفق عليها لمجموعة سِنِّية تحقق مستوى محددًا (أي مثلًا ٨٠% من مجموعة أعمار ١٤ سنة)، وتخفيض معدل أمية الكبار إلى نصف معدلها في عام ١٩٩٠؛ وذلك بحلول عام ٢٠٠٠، مع تركيز خاص على أمية الإناث، والتوسع في التعليم الأساسي والتدريب للشباب والكبار، وتحسين بث ونشر المعرفة والمهارات والقيم اللازمة لمعيشة أفضل وتنمية متواصلة.

ويعتبر مؤتمر جومتيين بتايلاند الذي عُقد في مارس (١٩٩٠) من أهم المؤتمرات وأكثرها تأثيرًا في توجيه أنظار العالم إلى أهمية التعليم وضرورة جَعْله حقًّا مشروعًا للجميع، وكان مؤتمر جومتيين النقطة التي بدأ عندها ظهور إجماع عالمي على أن التعليم هو أكثر العناصر المنفردة حيويةً في ضمان حقوق الإنسان والديمقراطية وحماية البيئة وضبط النمو السكاني (٦٣: ٤-٢٧)، واشتملت الرؤية المُوسَّعة للتعليم التي انطلقتْ مِن مؤتمر جومتيين على التأكيد على التعليم الأساسي، والعناية بالطفولة المبكرة وتنميتها؛ (المؤتمر العالمي حول التربية للجميع، ١٩٩٠، ١٠٩).

ج) مؤتمر داكار بالسنغال ٢٠٠٠:

إن إطار عمل داكار هو التزام جماعي بالعمل، وعلى الحكومات أن تكفل تحقيق أهداف وغايات التعليم للجميع، وتحرص على إدامتها، وهذه مسؤولية سيجري الاضطلاع بها بأكبر قدر من الفعالية، مِن خلال شراكات واسعة النطاق داخل البلدان، مُعزَّزة بالتعاون مع الوكالات والمُؤسَّسات الإقليمية والدولية؛ (إطار عمل داكار، ٢٠٠٠، ٨)، ويمكن تلخيص أهداف مؤتمر داكار في أننا نلتزم جماعيًّا في هذا الإعلان بالسعي إلى تحقيق الأهداف التالية بحلول عام (٢٠١٥) (The Dakar Framework for Action, 2000)، (اليونسكو، ٢٠٠٤، ٩): توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثرًا وأشدهم حرمانًا، والعمل على أن يتم تمكين جميع الأطفال من الحصول

على تعليم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم، مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الإثنيَّة، وضمان تلبية حاجات التعلم لكافة الصغار والراشدين، مِن خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائِمة للتعلم، واكتساب المهارات اللازمة للحياة، وتحقيق تحسين بنسبة ٥٠% في مستويات محو أمية الكبار، ولا سيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار، ومجال التعليم الابتدائي والثانوي، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد، بالإضافة إلى تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم، وضمان الامتياز للجميع؛ بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعليم، لا سيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.

د) مشروعات البنك الدولي (٢٠٠٤، ٢٥):

يعترف المجتمع الدولي بأن بلدانًا كثيرة تفتقر حاليًّا إلى الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التعليم للجميع؛ مما يستوجب تعبئة موارد مالية جديدة في شكل هبات ومساعدات وامتيازات، عن طريق وكالات التمويل الثنائية أو متعددة الأطراف، بما فيها البنك الدولي والبنوك الإقليمية للتنمية والقطاع الخاص، ويفي المجتمع الدولي بالتزامه عن طريق مبادرة عالمية تدخل حيز التنفيذ، وتستهدف إعداد الإستراتيجيات، وتعبئة الموارد اللازمة لدعم الجهود الوطنية، وفي إطار هذه الإستراتيجية يتم النظر في بعض الأمور، منها: زيادة التمويل الخارجي للتعليم، التنبؤ بتدفق المساعدات الخارجية، التنسيق بين المانحين، المراقبة الأكثر دقة وانتظامًا لما يتم إنجازه من أهداف التعليم للجميع؛ (فايق، ٢٠٠١، ٩).

وعلى الرغم مِن اتجاه الدول المتقدمة إلى نشر التعليم والقضاء على الأمية في الدول النامية، وتجسُّد ذلك في مؤتمر جومتيين الذي عُقد في مارس (١٩٩٠) بتايلاند، ومن مؤتمر نيودلهي بالهند عام (١٩٩٣)، وإطار داكار عام (٢٠٠٠)، وكذا المؤتمر السنوي الثالث لمركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس؛ (تركي، ٢٠٠٦، ٥٢٨-٥٣٨)؛ إلا أن هناك أناسًا تُقدَّر أعدادهم بنحو (٨٥٥) مليونًا يعانون من الأمية الوظيفية، وكذا فإن هناك أكثر من حوالي (١٣٠) مليون طفل في سن المدرسة في العالم الثالث يكبرون دون أن تتاح لهم فرصة ولوج باب التعليم الأساسي؛ (اليونيسيف، ١٩٩٩، ٤)، وهذا يرجع إلى وجود عدة عوامل وقفت حائلًا أمام الجهود الدولية في نشر التعليم، ونجاح المشروعات المتصلة به، منها: صعوبة التوصل إلى خطط واقعية؛ حيث تشير دراسة "دونجن" (Dongjin) (٢٠٠٨) إلى ضعف فاعلية الإعانات الدولية، والذي مرجعه إلى سوء التوزيع على البلاد الفقيرة،

والذي يرجع إلى ارتباط المِنح بالعوامل السياسيَّة والجغرافية والتجارية، وقلة المخصصات للاستثمار الموجَّه للفقر، والتقلبية المستمرة في أعمال الجهات المانحة؛ مما يعرقل التخطيط التنموي للبلاد المتلقية، والانقسام بين غايات المانحين والمتنافسين والتي تعوق دمج البلاد المتلقية في وضع إستراتيجيات تنموية، بالإضافة إلى ضعف التقييم المنظم لكفاءة الإعانات.

ومِن أبرز مشروعات البنك الدولي: مشروع تحسين التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (ECEEP 2005) (البنك الدولي، ٢٠٠٤، ٣-٤)، هذا فضلًا عن مشروعات منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (UNESCO) وفروعها الإقليمية، ومشروعات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNECEF) وفروعها الإقليمية؛ (البنك الدولي، ٢٠٠٣، ١٤)، وهناك بالإضافة لذلك عدد مِن المشروعات الأمريكية التي تستهدف تعليم الكبار من الإناث والذكور الذين فاتهم فرصة التعليم أو توقفوا عن التعليم قبل أن يصيبوا منه شيئًا ذا بال، ومن هذه المشروعات (البنك الدولي، ٢٠٠٣، ٧-٨): مشروع الآفاق الجديدة (New Horizons)، والذي استهدف (٢٢٠٠٠) فتاة في سن الخامسة عشرة؛ لتعليمهن وإعدادهن لحياة أسرية جديدة، ولممارسة حرفة تدرُّ دخلًا، ومشروع الرؤى الجديدة (New Visions) الذي يستهدف الذكور الذين لم يلتحقوا بالمدرسة، ومشروع استقبال الأطفال في سن التعليم الأساسي من (٦-١٤) سنة في مدارس أطلق عليها New School Program، ومشروع استنقاذ الذين لم يتم استيعابهم في التعليم والمسمى Save the children.

هـ) جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:

ظهر التعاون العربي في مجالات التربية بعد إنشاء جامعة الدول العربية، وتنامى بعد إنشاء المنظمة المتخصصة في التربية؛ (أليكسو سنة ١٩٧٠)، أما التعاون على المستوى الدولي فقط، فأصبح ملحوظ النتائج والتأثير بعد الحرب العالمية الثانية عن طريق اليونسكو سنة (١٩٤٦)، وشمل التعاون العربي والدولي مشاركة الدول العربية في كثير من المؤتمرات الوزارية والحلقات التربوية والندوات الفكرية، بهدف مساعدة الدول العربية في رسم سياساتها التعليمية وإصلاح أنظمتها التربوية، وتحديث الإدارة وتطوير المناهج وإعداد المعلمين وغيرها، وشملت جهود اليونسكو في تقديم العون الفني للدول العربية بإنشاء مركز سرس الليان سنة (١٩٥٢)، ومركز التخطيط التربوي وتدريب العاملين في الإدارة سنة (١٩٦٢)، وشبكة التجديدات التربوية. أما المراكز الفنية التي أنشأتها أليكسو فهي كثيرة؛ منها: مكتب تعريب التعليم، ووحدة البحوث التربوية، ومركز بحوث التعليم العالي، ومركز التقنيات التربوية، ومراكز إعداد وتدريب قيادات محو الأمية وتعليم الكبار؛ (المتبولي، ٢٠٠٣، ٥١).

وقد وضعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مشروعات لتطوير عددٍ مِن الأدوات لقياس بعض الجوانب المرتبطة بتعليم الكبار، وأهم هذه المقاييس مقياس الدافعية للتعلم لدى الكبار، ومقياس مدى التكيف، ومقياس مفهوم الذات، ومقياس نمط الشخصية، ومقياس القلق من الرياضيات، ومقياس التحصيل في الرياضيات، ومقياس مركز التحكم، ومقياس القدرات القرائية، ومقياس الثقافة العامة لدى الكبار، ثم مقياس نمط القيادة، وتم تنفيذ هذا المشروع القومي بالتعاون "مع مركز البحوث التربوية التابع لوزارة التربية والتعليم بالمملكة الأردنية الهاشمية، وتم إجراء التطبيق الميداني في عدد من الدول العربية، وذلك بالتعاون مع الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار التي تتخذ في جمهورية في عدد من الدول العربية، وذلك بالتعاون مع الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار التي تتخذ في جمهورية مصر العربية مقرًّا دائمًا لها؛ (كوينيك، ٢٠٠٣، ١٢٥).

وعنيت الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية بمحو الأمية وتعليم الكبار منذ إنشائها عام (١٩٤٥)، وإنشاء المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلو ألكسو (ALECSO)، والتي كان من بين إدارتها الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار أرلو (ARLO) الذي اعتمد إستراتيجية عربية لمحو الأمية الحضاري، وأشرف على تطبيق عدة حملات لمحو الأمية منذ أواخر السبعينيات، وما يزال الجهاز يُولِي إصدار البحوث والدراسات المتخصصة في تعليم الكبار، هذا بالإضافة إلى نشاط المكتب الإقليمي للتربية في الدول العربية يونيدباس (UNEDBAS)، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة إيسيسكو (ISESCO)؛ (مكتب الأمم المتحدة للإعلام، ٢٠٠٧، ١٣٨).

إلا أن هناك كثيرًا من المبررات التي دفعت إلى الاستعانة بالجهود الدولية من المُنظَّمات الدولية، نورد منها ما يأتي (عمار، ١٩٩٥، ١٥٨)، (البنك الدولي، ١٩٩٩، ٣٤)، (محمد، ١٩٩٩، ٥)، (يكسون، ١٩٩٩، ٥٩-١٦٢)، (الشربيني، ٢٠٠٠، ٢٤-٢٥)، (المنتدى العالمي للتربية، ٢٠٠٠، ١٤)، (UNESCO, 2000, 111)، (الخويت، ٢٠٠٣، ٤٤-٧٢)، (Cornell, 2003, 89-96)، (سليم، ٢٠٠٥، ٢١)، (Felix, 2005, 9)، (Torres, 2005, 67-68)، (Kutzner, 2006, 62-63)، (UNESCO, 2006, 2)، (الشال، ٢٠١٠، ٣٦-٣٧): أن التعليم يغرس السِّلم في عقول البشر، وأن هناك علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية، وكذلك بين التعليم والتقدم الاجتماعي، كما يرى البنك الدولي أن التعليم هو حجر الزاوية في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعيَّة، ومِن هنا كان تأكيد ميثاق منظمة اليونسكو على ضرورة التعاون في مجال التعليم وتطوره، والتغيُّرات التي تحدث في المجالات الاقتصاديَّة والسياسيَّة لا بد أن يصاحبها تغيُّرات في الأفكار والسياسات التربوية،

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن التعاون التربوي الدولي أصبح ضرورة في الألفية القادمة، باعتبار التربية العامل الحاسم فيها، وأشار تقرير مؤقت صدر عن الأمم المتحدة عام (٢٠٠٥) إلى صعوبة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها من جانب المجتمع الدولي، نتيجة الضعف الذي ينتاب الهيكل التعليمي، والقصور في الموارد المالية للبلدان النامية، وعمال الأطفال وتدنِّي جودة التعليم، فالنظم التعليمية في دولة ما دائمًا تتأثر بعوامل من خارج هذه الدولة أكثر من تأثرها بعوامل من داخلها؛ لذا فالتربية في حاجة إلى تنسيق وتعاون على جميع المستويات المحلية والدولية، وذلك من أجل التربية للجميع والتربية مدى الحياة؛ تربية تنقل العالم من صراع الحضارات أو تصادمها وثقافة الدولة إلى تربية قائمة على التعاون والمشاركة، وعديد من الأسباب دفعت أيضًا الدول النامية إلى قبول المساعدات في مجال التعليم بصفة عامة ومحو الأمية خاصة؛ لاستيعاب التزايد الكبير في أعداد الطلاب، والعمل على تحسين مخرجات التعليم ومسايرة رَكْب التغيير، ومن مبرراته أن كثيرًا من الدول الأقل تقدمًا أو الفقيرة تخصص ٢٠% أو أكثر من ميزانيتها الوطنية للتعليم، ولكنها لا تستطيع أن تسجل كل الأطفال في المدرسة، وفي الحالات القصوى تنفق الحكومات أكثر من ٣٠% من الميزانية على التعليم، وتلحق أقل من ٣٠% من كل الأطفال بالمدرسة، كما تتزايد التوجهات العالمية مِن خلال التنظيمات الاجتماعيَّة والمهنية المتعددة لدعم قضايا التعليم في العالم، ومن بين هذه التنظيمات التي تلعب دورًا هامًّا في هذا الصدد مُنظَّمات الأمم المتحدة والمُنظَّمات غير الحكومية بها ووكالات دولية أخرى عديدة، والشراكة المجتمعية، مِن خلال مُنظَّماتها ومُؤسَّساتها المختلفة تعتبر الإدارة الرئيسة في التنمية المهنية اللازمة لمتطلبات سوق العمل في المجتمعات العربية.

وتزايد التوجه نحو المشاركة المجتمعية، وزيادة مُنظَّمات المجتمع المدني المحلية والعالمية، وانتهى العصر الذي كانت فيه القضايا التربوية تخص مُؤسَّسات تربوية نظامية بعينها، وازدادت شراكة التنظيمات الاجتماعيَّة والمهنية في تدعيم هذه القضايا التربوية والتحرك لحل مشكلاتها، كما أظهرت نتائج مؤتمر التربية الدولية الذي عُقد في داكار بالسنغال عام (٢٠٠٠م) أهمية الدَّور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في تدعيم قضايا التعليم، وتوصَّل المؤتمر إلى تحديد أهم الجهود التعليمية التي يمكن أن تشارك فيها التنظيمات المجتمعية التربوية غير النظامية، ومنها تمويل إقامة المدارس، والمشاركة في مشروعات محاربة الأمية في المجتمعات الفقيرة. وتأتي هذه النتائج متناغمةً مع تقارير البنك الدولي وتوصياته حول ضرورة تفعيل أدوار التنظيمات المجتمعية في تدعيم الإنفاق على التعليم. كذلك فإن بعض المُؤسَّسات المجتمعية تساعد الأفراد إما في اكتساب مهنة معينة تمكِّنهم من الدخول إلى سوق العمل، أو على الأقل تهيئتهم لتنمية مهنية، مِن خلال نوع من التدريب".

والعولمة وتحدياتها هي فرصة وتحدٍّ في آنٍ واحد؛ فهي عملية لا بد من صياغتها وإدارتها بحيث تكفل الإنصاف والاستدامة، وهي تولِّد ثروات جديدة، وتفضي إلى زيادة الترابط والتكافل فيما بين الاقتصادات والمجتمعات، كما أن العولمة قادرة بفعل ثورة تكنولوجيا المعلومات والحركة المتزايدة لرأس المال، على المساعدة في الحد من مظاهر الفقر واللامساواة في العالم، وتسخير التكنولوجيا الجديدة لخدمة التعليم الأساسي، ولكن العولمة تحمل في طياتها أيضًا خطر خَلْق سوقٍ للمعارف يُستبعد منه الفقراء والمحرومون، والبلدان والأُسر التي تُحرَم من فرص الانتفاع بالتعليم الأساسي في اقتصاد عالمي يَعْتَمِد أكثر على المعرفة التي تتعرض لتهميش مُتعاظِم في إطار اقتصاد دولي ينمو ويزدهر باطراد.

ومشكلات نقص التمويل وقلة مصادره في ظل الأزمات الاقتصاديَّة التي تعاني منها حكومات بعض الدول العربية؛ حيث لجأت هذه الحكومات إلى طلب العون والمساعدة من تنظيمات اجتماعيَّة ومهنية عالمية، والتي اتفقت حكوماتها في القمة التي أطلق عليها (قمة الأرض) عام (١٩٩٢) على تخصيص ٠,٦٧% من إجمالي الناتج القومي لهذه الدول المتقدمة كمعونات مالية للإنفاق على تحسين التربية والتعليم في الدول الفقيرة، ومنذ عام (١٩٩٧)، ونتيجةً لظروف ترشيد الإنفاق في هذه الدول الكبرى، تم تخفيض هذه النسبة إلى الثلث ٠,٢٢% من إجمالي الناتج القومي لكل منها، كما تجبر القيود المالية كثيرًا من الحكومات في الدول الفقيرة، على أن تختار بين أمرين كلاهما صعب؛ بين المعلمين الأكفاء أو الكتب الدراسية، ويكون الحصول على كتب جيدة دون معلمين أكفاء أمرًا لا قيمة له، كما أن المعلم لا يستطيع التدريس دون أن يكون معه وسيلة جيدة، فالمصادر المالية التي في المتناول لا يمكن أن تشتري كلًّا من المعلمين المدرَّبين جيدًا والمقررات الدراسية، ومهما كانت الأولويات التي تضعها الحكومة في اعتبارها في مثل هذا الموقف، فإن النتيجة ستكون دائمًا غير مرغوبة، كما أن النمو السكاني يُجبر الحكومات على الزيادة المستمرة في الموارد المخصصة للتعليم، وتمثِّل خدمة الديون وإعادة دفع الديون للمُؤسَّسات المالية الدولية جزءًا كبيرًا من الميزانية الوطنية للكثير من الدول النامية، وفي بعض الأحيان قد يصل إلى ٢٠% أو أكثر، وهذه الأموال الضخمة قد تُوقف الاستثمارات في مجالات أخرى.

تأسيسًا على ما تقدم، يتضح أن هناك أهمية كبيرة لعملية التعاون في مجال التعليم بوجه عام، ومحو الأمية على وجه الخصوص؛ وذلك لصعوبة مواجهة مشكلات التعليم المزمنة والقديمة بالجهود المحلية، مما يستدعي بضرورة الاستعانة بالجهود الدولية؛ هذا فضلًا عن وضوح الأهداف التي تسعى الجهود الدولية لتحقيقها دون الدخول في مشكلات التبعية الدولية والعولمة وغيرها، خاصةً أن الجهود

المحلية بمفردها لم تستطع التصدي للمشكلات التعليمية؛ بل زادتها حدة وتشعبت وأخذت أبعادًا كثيرة.

دَور المُنظَّمات في دعم القِيَم الإنسانية في تعليم الكبار:

يساعد دعم القِيَم الإنسانية على المشاركة لمعالجة الممارسات غير العادلة في التنمية الدولية؛ حيث إن التنمية التشاركية تبدأ من فرضية أنه من المهم تحديد نقاط القوة الموجودة بالفعل في المجتمعات المحلية والبناء عليها. ومِن خلال تيسير التدريب ونقل المهارات، تعزز النُّهُج التشاركية التنمية الاجتماعيَّة بين الفئات الضعيفة التي كانت مُهَمشة على مر الزمن، وبوجه عام فإن النُّهُج التشاركية مماثِلة لمبادئ تعليم الكبار، وتشجِّع هذه المقاربات الصوت والشمولية ومشاركة المجتمعات المُهَمشة، مِن خلال التفاعلات. فعلى سبيل المثال، يمكن لشبكات المعلومات التي تستخدمها مُنظَّمات التنمية المجتمعية، أن تكون أكثر فعالية إذا أعيد تشكيلها على أنها "شبكات تعلُّم" تشمل أصحاب المصلحة في بناء مجتمع مدني (Robert & Zane, 2016, 329).

ومُعَلِّمو تعليم الكبار يشاركون بالفعل في عمليات تشاركية أقرب إلى التنمية الدولية؛ لأن هناك توقعًا بأن يحل المتعلمون الكبار مشاكلهم الخاصة كجزء مِن ممارستهم اليومية؛ بحيث يشمل الخبرة والنضج والاستقلالية والمسؤولية والاستخبارات ومفهوم الذات العالية، ومن ثم فإنه ينطوي على المتعلمين في عملية التحرر، مِن خلال ذلك فنحن نفكر في كيفية إعادة توزيع السلطة، وهذا يعني أنه قبل أن يمارس مُعَلِّمو تعليم الكبار مهاراتهم، قد يحتاجون إلى بدء تجربتهم "الأجنبية" في منازلهم والتفكير في تجاربهم الخاصة وسياقاتهم التي قد تكون شكلت تصوراتهم عن "الآخر" في البلدان غير الغربية (Robert & Zane, 2016, 330).

فمثلًا في كندا، فإن سدَّ وجهات النظر الكندية حول تعليم الكبار في السياقات الدولية ليس عملية سهلة، إذ يتطلب من المعلمين الكبار الكنديين التفكير في خلفياتهم وقِيَمهم ووجهات نظرهم وكيفية تفاعلهم مع الشركاء المحليين والدوليين في سياق أجنبي، ويمكن أن تكون عملية التفكير على سبيل المثال لا الحصر: البحث عن الثقافات الأجنبية، والكتابة عن تفاعل المرء مع الاختلاف الثقافي، وحضور دروس اللغة، والمشاركة في الفعاليات الثقافية، ومناقشة التجربة القادمة مع الطلاب والمهاجرين الدوليين، والانضمام إلى الدورات أو ورش العمل التي تُركز على بناء الكفاءة بين الثقافات، وتُعرف الكفاءة بين الثقافات بأنها: القدرة على التفكير والتواصل والخَلق والاستجابة بشكل مناسب وفعال في السياقات الثقافية المختلطة، فبناء الوعي النقدي للحياة في البلدان غير الغربية بالتأكيد يمكن أن يكون عملية غير مريحة؛ حيث يواجه مُعَلِّمو تعليم الكبار تحيُّزهم الشخصي، بحيث يمكنهم التنقل بشكل كافٍ، مِن خلالهم في الوقت الذي يُسهلون فيه تعلُّم الكبار، والهدف هنا هو فهم

تقييم نقدي للسياق الاجتماعي والسياسي وإحساس أكثر إستراتيجيًّا بإمكانات ومعوقات التغيير؛ (Robert & Zane, 2016, 334).

القِيَم الإنسانية التي نصتْ عليها المُنظَّمات العالمية:

يعاني العالم اليوم من الحروب والصراعات، وبعضها بالمشاكل الاقتصاديَّة التي تعاني منها بعض المناطق، وبعضها بالنواحي البيئية التي تعاني منها الكرة الأرضية في ظل الإقبال اللامتناهي على الإنتاج، والاستهلاك دون الاكتراث بمصير البيئة، والكرة الأرضية من حولنا، فضلًا عن عدد من المشكلات الأخرى. ولو أمعنَّا النظر في هذه المشكلات وغيرها، لوجدنا أن غياب القِيَم الإنسانيَّة لدى فئات كبيرة وعريضة من الناس، هو السبب الرئيس وراء حدوثها، وتفاقمها إلى هذه الدرجة التي باتت فيها تشكِّل تهديدًا واضحًا للإنسان، بل ولجميع الكائنات الحية الأخرى، ومن ثم فإن نثر بذور القِيَم الإنسانية الأساسية، والإعلاء من شأنها في كافة المجتمعات، هو الضمان الوحيد للنهوض بهذا العالم، وحَل هذه المشكلات المتراكمة، وإنقاذ الأجيال اللاحقة من مخاطر عديدة لا تُحمَد عقباها.

وتعتبر القِيَم علامة مِن علامات فهم الحياة والنضج؛ حيث إن الدول التي تسُود فيها القِيَم تكون أكثر نضجًا ورقيًّا، وتعتبر مجتمعات ناجحة؛ لأنها تهتم بالعلم والمعرفة، مما يزيد من تطوُّر هذه البلدان ونجاحها أكثر من البلدان الأخرى، كما أنها تُكسِب الفرد الأهمية، وذلك عندما تتوفَّر قِيَم راقية، وجيدة، وإنسانية نابعة من داخله.

على الرغم من أهمية موضوع القِيَم في فهم وتفسير السلوك البشري بصفة عامة، فقد ظل لفترة طويلة خاضعًا للتأملات الفلسفية بعيدًا عن الدراسة العلمية الواقعية، فالدراسات الإمبريقية للقِيَم ظلت وكأنها جزر أو مناطق منعزلة عن علم النفس، وارتبطت بمجالات وتخصصات عديدة كالفلسفة، والدين، والاقتصاد، وعلم الاجتماع والأنثربولوجيا؛ (خليفة، ٢٠١٢، ص٥).

وربما كان من العوامل التي تقف وراء إهمال هذا الموضوع من جانب العلماء في ميدان الدراسات النفسية، أن الفلسفات العقلية قد جعلتْ منه ركيزة من الركائز الأساسية، التي يقوم عليها البناء العقلي والفكري المجرد لتأملاتها وأفكارها، فأحاطته بجو من الغيبية؛ (المرجع السابق)؛ حيث نجد المدلول المادي للقيم يعني خاصية تجعل الأشياء مرغوبًا فيها، والقيمة الاستعمالية لسلعة ما، هي المنفعة الناتجة عن استعمالها. والقيمة عند جون ديوي دالة على موقف الاعتزاز بشيء ما وإيثاره على اعتبار أنه ثمين في جوهره. كما أن القيمة من جهة أخرى تعني التقويم لعمل عقلي قوامه المقارنة والحُكم؛ (عبد الحميد، ٢٠١٥م، ص١٩)، وذكر اليماني وآخرون (٢٠١١، ص١٧) أن القِيَم من المفاهيم التي شغلت الإنسان منذ القِدم،

وأصبحت محورًا للخلافات بين المدارس والمذاهب الفلسفية المختلفة وتفاوت الآراء والنظريات في موضوع دراستها.

والقيمة: الثمن الذي يقوم به المتاع، أي يقوم مقامه، والجمع: القِيَم، وقوَّمتُ المتاع: جعلت له قيمة، والقيمة في اللغة تأتي بمعانٍ عديدة (المرجع السابق): فقد تأتي بمعنى التقدير، فقيمة هذه السلعة كذا، أي تقدير كذا. وقد تأتي بمعنى الثبات على أمر، تقول: فلان ما له قيمة، أي ما له ثبات على الأمر، كما تأتي بمعنى الاستقامة والاعتدال، كما أن مصطلح القِيَم يدخل في كثير من المجالات؛ لأن المعاني الاصطلاحية له تتنوع بحسب المجال الذي يدرسه وبحسب النظرة إليه، فعند علماء الاقتصاد هناك قِيَم الإنتاج وقِيَم الاستهلاك، وكلٌّ له مدلوله الخاص. أما المعنى الإنساني للقيمة، فيتمثل في أنها هي المَثل الأعلى الذي لا يتحقق إلا بالقدرة على العمل والعطاء؛ (اليماني وآخرون، ٢٠١١، ص١٩).

وقد أكَّدت المُنظَّمات الدولية على القِيَم العالمية المشتركة، والتي تطالب كافة الدول بتحقيقها بين شعوبها لتحقيق السلام والأمن والاستقرار، ومِن أهم المؤتمرات التي أكدتْ على القِيَم الإنسانية مُطالِبة بتحقيقها مِن خلال تعليم الكبار هي مؤتمرات اليونسكو؛ حيث جاءت الوثيقة التي أقرها اليونسكو عام ١٩٧٤م بعنوان: "توصية حول التربية من أجل التفاهم والتعاون والتضامن بين الدول والسِّلم العالمي وحول التربية المتصلة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية"، وقد تضمنت المشكلات الإنسانية الكبرى، وأوردت عددًا من التوصيات حولها ومنها؛ (عبد الدائم، ١٩٩٣م، ص١٣): أن على التربية أن تتجه صوب إلغاء العوامل التي تُبقي على المشكلات الكبرى التي تمس بقاء النوع البشري ورفاهيته، كعدم المساواة، والظلم، والعلاقات العالمية القائمة على استخدام القوة، وأن تتجه في الوقت نفسه صوب الأخذ بتدابير دولية من شأنها أن تيسر حَل تلك المشكلات، ومن أجل ذلك لا بد أن تكون التربية بالضرورة متشابكة المناهج متكاملة المواد، وأن تُعنى بمسائل تساوي الشعوب جميعها في الحقوق، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، والحفاظ على السِّلم، ورفض استخدام العلم والتقنيَّة لأغراض الحرب، وجعلهما في خدمة السِّلم والتقدم، واحترام حقوق الإنسان، والنمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعيَّة، وربطهما بالعدالة الاجتماعيَّة، ومحاربة الاستعمار والاستعمار الجديد، ومساعدة البلدان النامية، ومحاربة المرض والجوع، والكفاح من أجل الوصول إلى مستوى عيش أفضل، ومستوى صحي أرقى، والحفاظ على الموارد البيئية؛ (المرجع السابق، ١٣).

ومن القِيَم الإنسانية:

١. المساواة (Equality)، من ناحية اللغة قال المرتضى الزبيدي: (سوَّيته تَسْوية وسوَّيت بينهما، عَدَلْت، وساوَيْت بينهما مساواةً مثله، يقال: ساوَيْت هذا بذاك، إذا رخصته حتى بلغ قدره ومَبلغه)، والمساواة اصطلاحًا: هي عدم التفرقة بين الناس

في الحقوق والواجبات على أساس عرقي أو قِبَلي أو إقليمي أو طبقي، أو غير ذلك من الأمور التي هي خارجة عن إرادته وسعيه؛ (المشهداني، ٢٠١٧، ص١٠٨)، وهي التطابق والمماثلة بين الأفراد في الحقوق والواجبات بمقتضى القاعدة القانونية التي تُنظم العلاقات الاجتماعيَّة. وتحتل المساواة مكانًا مرموقًا ضمن المنظومات الحقوقية للدول المعاصرة؛ لأنها تُعَد شرطًا للحرية، لذلك يَعُد بعض الفقهاء المساواة هي أول الحقوق وأساسها، وهي عنصر أساسي لبناء دولة القانون؛ لذلك فقد احتلت المساواة مكانًا بارزًا في النظم الدستورية المقارنة.

وقد أكَّد ميثاق الأمم المتحدة إيمانه بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد وقدره، رجالًا ونساءً، والأمم كبيرها وصغيرها، ونصت المادة الثانية من الميثاق على أن: تقوم المنظمة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها، ولقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق المساواة بين أي إنسان وآخر في الكرامة والإخاء، وعلى أن الناس يولدون أحرارًا متساوين في الكرامة، كما أن الناس سواسية أمام القانون، ولهم الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخلُّ بالإعلان العالمي. فضلًا عن ذلك، لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء كان مستقلًّا أم موضوعًا تحت الوصاية أم غير متمتع بالحكم الذاتي أم خاضعًا لأي قيد آخر على سيادته. ونصُّ المادة الثالثة هو: (لكل فرد حق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه)، ونص المادة السابعة من هذا الإعلان العالمي هو: (الناس جميعًا سواء أمام القانون، وهم يتساوون في حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز، كما يتساوون في حق التمتع بالحماية من أي تمييز ينتهك هذا الإعلان، ومن أي تحريض على مثل هذا التمييز). أما المادة العاشرة من هذا الإعلان، فتؤكد على أن: (لكل إنسان - على قَدم المساواة التامة مع الآخرين - الحق في أن تنظر قضيتَه محكمةٌ مستقلة ومحايدة، نظرًا منصفًا وعلنيًّا، للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أي تهمة جزائية تُوَجَّه إليه). وغيرها من المواد التي أكدت الحق في المساواة بين الأمم والشعوب، وبين الرجل والمرأة، والطفل والكبير، وحتى في الثقافات المختلفة؛ (الأمم المتحدة، ١٩٤٨).

وكذلك تم الحديث عن المساواة في المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي عُقد في طهران (١٩٦٨م)، وسمي: إعلان طهران، حيث نصت الفقرة الأولى من الإعلان على (أن من الواجبات التي لا مفر منها، أن يفي جميع أعضاء المجتمع الدولي بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم أمام الملأ، بالعمل والتشجيع على احترام ما للجميع من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، دونما تمييز لأي سبب كالعنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي - سياسيًّا وغير سياسي). وفي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في (١٩٩٣م)، الذي أُطلق

عليه اسم إعلان وبرنامج عمل فينا، تم التأكيد على المساواة وعدم التمييز في كثير من فقرات هذا الإعلان.

وذكر عزب (٢٠١٥، ٢٦٠) أن المساواة بين الذكور والإناث في تقديم خِدمات التعليم، والتي عانت فيها المرأة من ضعف الخِدمات التعليمية المقدَّمة لها مقارَنة بالرجل، وقد جاء عدد من المواثيق الدولية متضمنة الحقوق الدولية للمرأة، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام ١٩٤٨؛ حيث نص على حق المرأة في التعليم، كما نصت اتفاقية حقوق الإنسان عام ١٩٦٦م تعهُّد الدول الأطراف بتساوي الرجال والنساء في كافة الحقوق، كما جاء الإعلام العالمي الخاص بالتمييز ضد المرأة ١٩٨٣م الذي أقرته الأمم المتحدة والذي أكد على حق المرأة في التعليم مثلها مثل الرجل تمامًا.

وأكَّد إعلان طهران عام ١٩٦٨م ضرورة القضاء على التمييز، والذي لا تزال المرأة ضحيته في عديد من أنحاء العالم؛ حيث إن بقاء المرأة في وضع دون الرجل يناقض ميثاق الأمم المتحدة كما يناقض أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المرجع السابق). وأكد تقرير اللجنة الدولية على (البسام وعبد العاطي، ٢٠٠٤، ص٢٥-٢٦): التعليم من أجل المعرفة، بهدف اكتساب المهارات الأساسية لفهم التغيُّرات الدولية والعالمية، والتعلم من أجل العمل، مِن خلال تحويل المعارف والمفاهيم إلى أعمال مفيدة للفرد والمجتمع، والتعلم لنكون: تنمية قدرة أكبر على الاستقلالية الذاتية وتحمل المسؤولية الشخصية. ولذلك فإن التربية هي الشريك الأساسي للتقدم العلمي والتكنولوجي، وتُركز اليونسكو على حق الفرد في التعليم، مِن خلال مشروع التعليم للجميع.

كما أكَّد "الإعلان العالمي حول التربية للجميع" الذي اعتمده المؤتمر، التزام المجتمع الدولي بتأمين حق التعليم لكل فرد، كما أنه كان فعَّالًا في توسيع نطاق التربية الأساسية ليشمل تنمية الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي، والتعليم غير النظامي (بما في ذلك محو الأمية) للشباب والكبار، والتعليم المكتسَب، مِن خلال وسائل الإعلام والنشاطات الاجتماعيَّة (المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو، ١٩٩٨، ص١١).

٢. الديمقراطية: وهي أحد المُثل العليا المعترف بها عالميًّا، كما أنها إحدى القِيَم الأساسية للأمم المتحدة. وتهيئ الديمقراطية بيئة مناسبة لحماية حقوق الإنسان وإعمالها على نحو فعال. وهذه القِيَم مكرَّسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما جرى تفصيلها بشكل أكبر في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسيَّة، الذي تتجسد فيه طائفة كبيرة من الحقوق السياسيَّة والحريات المدنية التي تستند إليها الديمقراطيات الصحيحة. ويضطلع بالأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة لدعم الديمقراطية والحُكم الرشيد، مِن خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة

للديمقراطية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسيَّة، ومفوضية حقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولا تنفصل هذه الأنشطة عن العمل الذي تؤديه الأمم المتحدة في مجال تعزيز حقوق الإنسان، والتنمية، والسلام والأمن. وأكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجددًا أن "الديمقراطية قيمة عالمية تستند إلى إرادة الشعوب المُعَبر عنها بحرية في تحديد نظمها السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافية، وإلى مشاركتها الكاملة في جميع نواحي حياتها"، كما جاء من قبل في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

ففي ذلك المؤتمر، جددت الحكومات التزامها بتأييد الديمقراطية، وأعربت عن ترحيبها بإنشاء صندوق الديمقراطية في الأمم المتحدة، وتوجُّه الغالبية العظمى من أموال صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية إلى مُنظَّمات المجتمع المدني المحلية لمشروعات، يُقَوي صوت المجتمع المدني، ويُعَزز حقوق الإنسان، ويُشَجع على مشاركة جميع الفئات في العمليات الديمقراطية؛ (الأمم المتحدة، ٢٠١٧).

وقد نشأت الديمقراطية بوصفها مسألة شاملة في نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة منذ التسعينات، وفي الأهداف الإنمائية المتفَق عليها دوليًّا التي انبثقت عنها، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. فقد تعهَّد زعماء العالم في إعلان الألفية بألا يدخروا وسعًا لتعزيز الديمقراطية وتوطيد سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتؤكد الوثيقة الختامية للمفاوضات ما بعد عام ٢٠١٥، "تحويل عالمنا: جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة"، الذي اعتمده رؤساء الدول ورؤساء الحكومات في الفترة ٢٥-٢٧ من أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، هذا الالتزام إلى العالم وهو "الديمقراطية والحُكم الرشيد وسيادة القانون، وكذلك بيئة تمكينية على الصعيدين الوطني والدولي، ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة"؛ (الأمم المتحدة، ٢٠١٥).

وأكَّدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجددًا أن "الديمقراطية قيمة عالمية تستند إلى إرادة الشعوب المعبَّر عنها بحرية في تحديد نظمها السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافية، وإلى مشاركتها الكاملة في جميع نواحي حياتها"، كما جاء من قبل في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ففي ذلك المؤتمر، جددت الحكومات التزامها بتأييد الديمقراطية، وأعربت عن ترحيبها بإنشاء صندوق الديمقراطية في الأمم المتحدة. وتُوَجَّه الغالبية العظمى من أموال صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية إلى مُنظَّمات المجتمع المدني المحلية لمشروعات تُقَوي صوت المجتمع المدني وتُعَزز حقوق الإنسان وتُشَجع على مشاركة جميع الفئات في العمليات الديمقراطية، وتُقَدم الأمم المتحدة الدعم للمشاركة السياسيَّة للمرأة، بما في

ذلك الجهود المبذولة لزيادة حصة النساء اللواتي يُنتخَبن للمناصب، وبناء قدرة النساء كعضوات في المجالس التشريعية بعد انتخابهن، وفي يوليو ٢٠١٠، وكجزء من إصلاح على نطاق المنظومة، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمكلَّفة بتنسيق عمل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة. وفي القيام بذلك، أخذت الدول الأعضاء بالأمم المتحدة خطوة تاريخية في تسريع أهداف المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتجسيدًا لقِيَم الديمقراطية في المجمع الدولي، فقد أعلن يوم ١٥ سبتمبر هو اليوم الدولي للديمقراطية، ودعت الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وسائر المُنظَّمات الإقليمية والحكومية الدولية وغير الحكومية إلى الاحتفال بهذا اليوم. ويتيح اليوم الدولي للديمقراطية فرصة لاستعراض حالة الديمقراطية في العالم. والديمقراطية تُعَد عملية من العمليات بقدر ما هي هدف من الأهداف، ولا يمكن لمثال الديمقراطية أن يتحول إلى حقيقة واقعة يحظى بها الجميع في كل مكان، إلا، مِن خلال المشاركة والمساندة الكاملتين مِن قِبَل المجتمع الدولي والهيئات الوطنية الحاكمة والمجتمع المدني والأفراد أيضًا؛ (الأمم المتحدة، ٢٠١٧).

وتقوم على مجموعة من المبادئ، ومنها الإيمان بقيمة الإنسان، وبأن للفرد حقوقًا أساسية يجب صيانتها وعدم المساس بها، والنظر إليه على أنه غاية في حد ذاته وليس وسيلة لتحقيق غايات أخرى، والاعتراف بقدرته على الإبداع والاختراع والتغلب على المشكلات، والإيمان بتساوي جميع المواطنين في الحقوق والواجبات. أما ديمقراطية التعليم، فتعني إتاحة فرصة التعلم لجميع أفراد المجتمع بكافة الشرائح والطبقات والفئات (الرواف، ٢٠٠٩م)، وتعتمد الأمم المتحدة الديمقراطية واحدة من القِيَم الأساسية؛ لكونها تحمي المواطنين وتضمن لهم حقوقهم الأساسية، وهي قيمة تظهر في سلوك الإنسان، وتتضمن معاني الاعتراف بالاختلاف. وقد انتشرت الديمقراطية في العالم بسبب عدد من العوامل، منها انتشار القِيَم التي تنادي بها الديمقراطية، ومنها التطور الصناعي والاقتصادي والاجتماعي (دقو، ٢٠١٥م).

٣. التسامح: يحتفل العالم في السادس عشر من شهر نوفمبر كل سنة، باليوم العالمي للتسامح، باعتباره مبادرة للتذكير بقِيَم التعايش والوئام وبناء السلام العالمي، وذلك تنفيذًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام (١٩٩٦)، وقد دعت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو، المجتمع الدولي إلى تعزيز قِيَم التسامح والتعايش؛ وذلك بمناسبة اليوم العالمي للتسامح، بوصفها من القِيَم الإنسانية المثلى، ودعامة من دعائم التعايش بين الأمم والشعوب. وأكدت أن الإسلام جاء بمبادئ الأخوَّة الإنسانية وبقِيَم التسامح والتعايش، ودعا إلى محاربة التعصب والكراهية والانغلاق، ترسيخًا للسِّلم الاجتماعي والسلام العالمي، ودعمًا للعناصر المشتركة بين الثقافات الإنسانية، مؤكِّدًا على حق الإنسان في أن يحيى بكرامة في كنف الحرية

والعدالة، وينفتح على الآخر في إطار الاحترام المتبادل والاعتراف بحق الاختلاف. وبينت أن شعوب العالم التي تمر بمرحلة دقيقة من التطور الإنساني ومن المتغيُّرات المتلاحقة على شتى المستويات، تتطلع إلى تعزيز قِيَم التسامح لتكون سياجًا واقيًا من الانغلاق والغلو والتطرف، مُوَضحة أن مفهوم التسامح يتسع للقضاء على أسباب التوتر واضطراب الأمن وتهديد السلام، مؤكِّدة أن التسامح هو روح التعايش بين الأمم والشعوب على اختلافها في الأعراق والألوان والمعتقدات. وأكدت الإيسيسكو أن تعزيز قِيَم التسامح والتعايش والوئام بين الشعوب، مسؤولية مشتركة بين دول العالم، تتحمل القسط الأكبر منها القوى العظمى، التي يتوجب عليها أن تكون وفيَّة لقواعد القانون الدولي، وملتزمة بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومحافِظة على الأمن والسِّلم الدوليين. وناشدت الإيسيسكو المجتمعَ الدولي بمُنظَّماته الدولية والإقليمية ومُنظَّمات المجتمع المدني للتدخل لوقف المجازر والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تُرتكب في مناطق شتى من العالم، داعيةً إلى المبادرة بنشر قِيَم التسامح لتقريب وجهات النظر والتوصل إلى حلول في ظل احترام حقوق الإنسان والعيش المشترك؛ (المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ٢٠١٧ "ب").

٤. **تكافؤ الفرص:** تَرِد في ديباجة الميثاق التأسيسي لليونسكو أول إشارة إلى "تكافؤ الفرص" في اتفاقية دولية بشأن التعليم، تعلن هذه الديباجة أن "الدول الموقِّعة على الميثاق التأسيسي تعتزم تأمين فرص التعليم تأمينًا متكافئًا لجميع الناس...". وتَرِد في المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إشارة لا تختلف كثيرًا عن فحوى مبدأ تكافؤ الفرص، فهي تنص على أنه ينبغي "أن يُيسَّر القبول بالتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع، وعلى أساس الكفاءة"، وتشير كلٌّ من الاتفاقية بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم (١٩٦٠) واتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩) إلى المبدأ العام المتعلق "بتكافؤ الفرص". والواقع أن اتفاقية (١٩٦٠) صُممت جزئيًّا لتعزيز هذا المبدأ (الذي يُعرف الآن تحت عنوان "تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في أمور التعليم") الذي خُصصت له المادة ٤ من هذه الاتفاقية. وتكفل أيضًا الاتفاقية الخاصة بالتعليم التقني والمهني (١٩٨٩) "الحق في الالتحاق بالتعليم التقني والمهني على قدم المساواة"؛ (اليونسكو، ٢٠١٧).

ويعتبر تكافؤ الفرص المساواة بين الأفراد في التعيين والترقية، وتولِّي المناصب القيادية، وأن تقوم معايير الاختيار والمفاضلة بين المتقدمين على أسس موضوعية مثل التأهيل العلمي والعملي والخبرات والدورات التدريبية التي اجتازها، والمهارات المتوافرة والقدرة على حل المشكلات والقدرة على القيادة والابتكار والتطوير، واتباع الموضوعية بحيث لا تخضع للتقدير الشخصي؛ (حماد، ٢٠١٤م، ٨٩).

٥. التعاون: هي القيمة التي تُسهم في تدعيم العلاقة بين الفرد والمحيطين به، مثل قِيَم المشاركة والاتصال والتواصل والحوار، مما يُكسِب الفرد خبرة بالآخر، ومعرفة خصائص من يتعامل معهم بما يمكنه التعامل الجيد مع الأفراد بمختلَف ثقافاتهم (فرج، ٢٠٠٦م، ٢٦). ويشمل التعاون جميع الأفراد في كل بقاع الأرض، وليس التعاون المبني على الاتفاق في المذهب أو اللغة أو العِرق، ويتعدى التعاون بين الأفراد ليشمل التعاون بين المُؤسَّسات المختلفة لتحقيق مصالح البشرية، كما يمكن أن يتعدى الحدود الجغرافية ليشمل التعاون بين الدول لتحقيق مصلحة الشعوب.

ومن القِيَم الإنسانية قيمة التسامح؛ حيث ترتبط بقيمة السلام، خاصة عندما يتحول التسامح إلى احترام متبادَل للآخرين وثقافاتهم ومعتقداتهم في إطار مبدأ حق الناس في الحياة (نصار، ٢٠٠٨، ص١٨٩).

خلاصة الإطار النظري:

إن تجفيف منابع الأمية عن طريق نشر التعليم يُعَد من الخِدمات أو المخرجات التي يغلب عليها الجانب الأسمى أو النوعي وليس الطابع الكمي؛ فالمخرجات تتمثل في رضا المستفيدين، ومعيار هذا الرضا قد يكون مضللًا في مجتمع ينال التعليم فيه مكانة متخلفة، وبخاصة مجتمع يكثر فيه الأميون. وما تقدمه هذه المُنظَّمات والهيئات من خدمات يصعب تَكْراره وتقدير قيمته بنفس المستوى، إذا اختلف الزمن أو المكان الذي تُقدَّم فيه هذه الخِدمات. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من أجل تعليم الجميع وتجفيف منابع الأمية على مدار أكثر من ٥٠ عامًا منذ القبول، ومن النقد الموجَّه للتعاون الدولي أن يُنفَق على الجوانب العسكرية والحروب المدمرة والتدخين يفوق ضعف ما يُنفَق على التعليم طبقًا لتقرير التنمية الدولي. والحقيقة والإنصاف يتطلبان التأكيد على أن أليكسو واليونسكو قد قامتا بجهد واضح في التناول الجدِّي لمشكلات التربية في الأقطار العربية، إلا أن المردودات الفعلية لم تكن بمستوى الآمال المنشودة والأهداف المرسومة في المواثيق، ثم إن نتائج الإنجازات لم تساير الاتجاهات المتضمنة في التوصيات والقرارات التي صدرت؛ بل إن كثيرًا من التوصيات بقيت بعيدة عن حيز التنفيذ. ولعل السبب الرئيس هو أن مهمة الأليكسو واليونسكو هو التنسيق بين الأقطار العربية، أما اتخاذ القرارات السياسيَّة في اعتماد السياسة التربوية ووضع الخطط التعليمية أو الأخذ بالإستراتيجيات في التربية ومحو الأمية التي توصلت إليها الأليكسو، فهي من صُنع الحكومات العربية والسلطة العليا (الشال، ٢٠١٠، ٥٩).

مما سبق يتضح أن هناك الكثير من الجهود المحلية والدولية في مجال محو الأمية، ولكن ما يُصرف على هذه الجهود من إمكانات مادية وبشرية لا يتناسب والمردود من هذه الجهود؛ حيث إن حصاد هذه الجهود سواء الفردية أو التعاونية لم

يكن ملموسًا؛ مما يدعو لضرورة البحث عن سبل لتفعيل عملية التعاون الدولي والمحلي لتحقيق أكبر فائدة في مجال محو الأمية.

غير أن هدف المجتمع الدولي من وراء تعليم الكبار، أن يشمل ميادين تنتسب إلى أبحاث التنمية الشاملة للمجتمع وإلى القِيَم الإنسانية الأساسية، كالتربية السياسيَّة والكفاح من أجل تقدُّم المجتمع، والتربية المدنية، وتكوين روح المواطنة، وغرس الروح الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، وكإشاعة روح التفاهم والتعاون العالمي... إلخ، وهكذا كاد تعليم الكبار يحوّل المجتمع كله إلى مدارس بلا جدران، إلى مجتمع متعلم ومعلِّم في آنٍ واحد كما يقال، وغدَا هدفه الأساسي السعي إلى إعداد الأفراد للعمل من أجل بيئتهم ومجتمعهم ومن أجل الإنسانية جمعاء، والعمل على صياغتهم صياغة جديدة وفق هذا المطلب.

وكان الاهتمام بمسألة التعليم عن بُعد نتيجةً للتطور الحاصل في قنوات الاتصال والتواصل والتعليم الإلكتروني، ومسألة ضبط الجودة النوعية للتعليم، ومسألة ضبط الجودة النوعية للتعليم، ومسألة تطوير التعاون الدولي لتعزيز التفاهم بين الشعوب، والنظرة الموسَّعة لتعليم الكبار كوسيلة لتحسين جودة التعليم وتحقيق الرفاهية (المنشي، ٢٠١٢، ص٣٦٩).

الدراسات السابقة:

١. دراسة (ADULT EDUCATION THE HAMBURG DECLARATION THE AGENDA FOR THE FUTURE,1997)، ألقت الدراسة الضوء على مؤتمر هامبورج المؤتمر الخامس للمهتمين بتعليم الكبار، وأكَّد المؤتمر على أن التنمية التي تركِّز على الإنسان ومشاركته في المجتمع على أساس الاحترام الكامل لحقوق الإنسان سوف تعمل على التنمية المستدامة والمنصفة، وستكون فعالة حيث سيكون هناك حاجة إلى مشاركة الرجال والنساء في مجالات الحياة؛ إذ إن الإنسانية هي البقاء على قيد الحياة ومواجهة تحديات المستقبل، وهكذا يصير تعليم الكبار أكثر من مجرد حق؛ بل هو مفتاح للقرن الحادي والعشرين، وهو نتيجة للمواطنة النشطة التي تُعَد شرطًا للمشاركة الكاملة في المجتمع.

٢. دراسة (Madhu Singh,1998): هدفت الدراسة لإلقاء الضوء على مؤتمر هامبورج، وهو المؤتمر الخامس لتعليم الكبار تحت رعاية اليونسكو، حيث تعرض الدراسة تحليلًا للتقرير الذي خرج عن المؤتمر والمساهمات في موضوع تعليم الكبار وتغير عالم العمل والتعامل في الدورات الثلاث، مع أهم التغيُّرات التي تحدث في عالم العمل ومنها الآثار المترتبة على برامج تعلُّم الكبار وتوجيهات السياسة العامة في تعليم الكبار. وأظهرت الدراسة نتائج ذلك المؤتمر؛ حيث وجَّه الحاضرون الانتباه

إلى النقص الكبير في العمال المؤهلين للصناعات الجديدة وتشريدهم، والعمل على تشريد الشعوب وتقليص النقابات العمالية والبطالة، وتقادُم المهارات والإنتاج والتقنيات خارج نطاق سياسات سوق العمل الرئيسة، والتعليم الرسمي قادر على تلبية المطالب من نسبة ضئيلة جدًّا من هؤلاء السكان. كل هذه التغييرات تواجهنا يومًا بعد يوم، وتعزيز أهمية هائلة للتعلم مدى الحياة، وكذلك شرح الطلب المتزايد على تعليم الكبار، والاستمرار في التعلم (التعليم المستمر). وتعترف اليونسكو بالطبيعة المتغيرة للعمل، وأثر السياسات التي ترمي إلى زيادة الإنتاجية؛ مما أدى إلى خسارة كبيرة في الوظائف. ولقد أكد المشاركون على أهمية الحق في العمل، وكذلك دَور تعليم الكبار الذي يحتاج إلى أن يُنظر إليه على أنه استثمار، وعزَّز مُقَدِّمو العروض الذي ادَّعوا أن لدى الكبار وعيًا بكامل نطاق العمل لم يَعُد من الممكن تصور التعلم باعتباره جهدًا تعليميًّا ضيقًا يركز على المهارة التقنيَّة.

٣. دراسة (UNESCO Institute for Lifelong Learning, 2009):

توضح الدراسة الحالية أن مجال تعليم الكبار متنوع للغاية، ويوفر فصولًا لمحو أمية الرجال والنساء، والتي تعمل على توفير مهارات أساسية تعمل على تمكينهم وتزيد من تقديرهم للذات وتمكِّنهم من مواصلة التعلم، وتؤدي دورات التدريب المهني إلى تحسين آفاق فرص العمل لدى الشباب والبالغين؛ مما يمكِّنهم من اكتساب أو تحسين كفاءاتهم، ومنها برامج مهارات الحياة التي تعمل على إعداد المتعلمين مع المعرفة والقِيَم على كيفية التعامل مع قضايا، مثل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. إن تعلم استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة هو أمر لا بد منه الآن للكثيرين إن لم يكن الجميع.

٤. دراسة بعنوان:

Adult Education the Hamburg Declaration the Agenda for (the Future, 2010)

ألقت الدراسة الضوء على مؤتمر هامبورج، المؤتمر الخامس للمهتمين بتعليم الكبار، وأكد المؤتمر على أن التنمية التي تركز على الإنسان ومشاركته في المجتمع على أساس الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، سوف تعمل على التنمية المستدامة والمنصفة، وستكون فعالة؛ حيث سيكون هناك حاجة إلى مشاركة الرجال والنساء في مجالات الحياة؛ إذ إن الإنسانية هي البقاء على قيد الحياة ومواجهة تحديات المستقبل، وهكذا يصبح تعليم الكبار أكثر من مجرد حق، بل هو مفتاح للقرن الحادي والعشرين، وهو نتيجة للمواطنة النشطة التي تُعَد شرطًا للمشاركة الكاملة في المجتمع.

٥. دراسة (سليمان، ٢٠١٠): ترى الدراسة أن عدد من المُنظَّمات غير الحكومية تشهد اهتمامًا كبيرًا في السنوات الأخيرة مِن قِبَل معظم دول العالم، وكذلك مِن قِبَل

الهيئات والمُنظَّمات الدولية، مثل اليونسكو واليونيسيف؛ وذلك نتيجة للتغيُّرات والتحديات المختلفة التي تشهدها المجتمعات على كافة المستويات، بالإضافة إلى أهمية الدَّور الذي تقوم به هذه المُنظَّمات في تعزيز عمليات التنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة، ولا يوجد شك في أن هذا الاهتمام الدولي بدَور المُنظَّمات غير الحكومية يأتي في ظل تراجع دَور الدول في تقديم الخِدمات السياسيَّة للمواطنين، مع انتشار برامج إعادة الهيكلة الاجتماعيَّة والخصخصة، وما يؤدي إليه ذلك من خلل اجتماعي يستوجب التدخل مِن قِبَل قوة ما؛ لضمان نوع من الاستقرار السياسي النسبي الذي يمكِّن الأنظمة والقطاع الخاص من الاستمرار في سياستهم.

٦. دراسة (UNESCO Institute for Lifelong Learning, 2016):

والتي توضح أن مجال تعليم الكبار متنوع للغاية، ويوفر فصولًا لمحو أمية الرجال والنساء، والتي تعمل على توفير مهارات أساسية تعمل على تمكينهم وتزيد من تقديرهم للذات، وتمكِّنهم من مواصلة التعلم، وتؤدي دورات التدريب المهني إلى تحسين آفاق فرص العمل لدى الشباب والبالغين، مما يمكِّنهم من اكتساب أو تحسين كفاءاتهم، ومنها برامج مهارات الحياة التي تعمل على إعداد المتعلمين مع المعرفة.

التعليق على الدراسات السابقة:

مِن خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح ما يأتي:

- اتفقت كل الدراسات السابقة على الدَّور الذي لعبته اليونسكو في مجال تعليم الكبار.
- ظهر الجهد الذي لعبته اليونسكو في مجال تعليم الكبار، مِن خلال الفعاليات التي قامت بها، وخصوصًا، مِن خلال المؤتمرات التي تم استعراضها في الإطار النظري والدراسات السابقة.
- اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث أهمية اليونسكو في مجال تعليم الكبار والتعليم المستمر.
- اختلفت دراستنا مع الدراسات السابقة في أنها تلقي الضوء على أهم المؤتمرات التي عقدتها اليونسكو، وليس على دَور اليونسكو ككل.
- تمت دراسة الدَّور الذي طرحته المؤتمرات التي عقدتها اليونسكو والتي لعبت دورًا هامًّا في مجال تعليم الكبار؛ حيث خرج كل مؤتمر بمجموعة من التوصيات التي صبت كلها في خدمة تعليم الكبار والتعليم المستمر، على اعتبار أن تلك الخطوة من الخطوات المهمة في تطوير مهارات الأفراد والعمل على تنمية قدراتهم الذاتية لخدمة أنفسهم وخدمة سوق العمل وتنمية المجتمعات ككل.

نتائج الدراسة:

١. مما سبق يتضح أن هناك الكثير من الجهود المحلية والدولية في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية، ولكن ما يصرف على هذه الجهود من إمكانات مادية وبشرية لا

يتناسب والمردود من هذه الجهود، حيث إن حصاد هذه الجهود سواء الفردية أو التعاونية لم يكن ملموسًا؛ مما يدعو لضرورة البحث عن سبل لتفعيل عملية التعاون الدولي والمحلي لتحقيق أكبر فائدة في مجال محو الأمية.

٢. هدف المجتمع الدولي من وراء تعليم الكبار، أن يشمل ميادين تنتمي إلى التنمية الشاملة للمجتمع، وإلى القِيَم الإنسانية الأساسية، كالتربية السياسيَّة والكفاح من أجل تقدُّم المجتمع، والتربية المدنية، وتكوين روح المواطنة، وغرس الروح الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، وكإشاعة روح التفاهم والتعاون العالمي... إلخ، وهكذا كاد تعليم الكبار أن يحوّل المجتمع كله إلى مدارس بلا جدران، إلى مجتمع متعلم ومعلِّم في آنٍ واحد كما يقال. وأصبح هدفه الأساسي السعي إلى إعداد الأفراد للعمل من أجل بيئتهم ومجتمعهم، ومن أجل الإنسانية جمعاء، والعمل على صياغتهم صياغة جديدة وفق هذا المطلب.

٣. اتضح لنا أن هناك رؤية موسعة لتعليم الكبار تتجاوز الأهداف الضيقة الموجودة في اللوائح والأنظمة الخاصة ببرامج تعليم الكبار ومحو الأمية.

٤. تتمثل أهم أهداف تعليم الكبار في (تحسين القدرة على الحياة، وتحقيق العدالة الاجتماعيَّة، ومحاربة الظلم الاجتماعي، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وضمان التدريب المستمر).

٥. تكامُل الأدوار بين المُنظَّمات والتعاون المشترك يساعد على توحيد الجهود؛ للوصول إلى تحقيق الأهداف.

٦. الارتكاز على قِيَم واضحة يحدد مسار توجُّه المُنظَّمات؛ لتحقيق أهداف تعليم الكبار والتعليم المستمر.

التوصيات:

مِن خلال ما تَقدَّم، يوصي الباحثان بما يأتي:

١. ضرورة تبنِّي المفهوم الشامل لتعليم الكبار، وأن تؤكِّد نصوص الأنظمة واللوائح على هذا المفهوم.

٢. تصميم برامج تعليم الكبار بحيث تشمل تنمية قدرات الفرد المتعلم، وتدعم القِيَم الإنسانية وتنطلق
منها.

٣. التأكيد على تبنِّي سياسات تعليمية تسمح للأفراد المتأخرين في التعليم أو المحرومين منه من تعويض
السنوات التي ضاعت، والسماح لتلك الفئات بمواصلة تعليمهم إلى أقصى مستوى يمكن الوصول إليه.

٤. تعزيز التعاون الدولي بين المُنظَّمات الدولية والإقليمية والعربية والإسلامية بما يخدم أهداف تعليم الكبار.

المقترحات:

مِن خلال ما سبق، يقترح الباحثان ما يأتي:

١.إجراء دراسة مقارِنة بين منظمتين أو ثلاث دولية وعربية، وتناوُل أبعاد مختلفة للدراسة.

٢.إجراء دراسة تحليلية تاريخية على مُنظَّمات عربية، وطرح استنتاجات وتوصيات علمية.

٣.القيام بدراسة تقويمية لجهود المنظَّمات الدولية في تعليم الكبار.

المراجع العربية:

الإدارة العامة لبرامج محو الأمية. (٢٠٠٩). *التقدم المحرز في مجال محو الأمية بالمملكة العربية السعودية*. وزارة التعليم.

أوتاوي، مارينا، وكاروذر، توماس. (٢٠٠٦). المعونة *الأجنبية لدعم الديمقراطية هل هي تمويل لنشر الأفضلية؟* (محمود بكر، مترجم). مركز الأهرام للترجمة والنشر. (العمل الأصلي نشر في ٢٠٠٠).

البسام، ابتسام عبد الرحمن، وعبد العاطي، صلاح الدين المتبولي. (٢٠٠٤). التعليم للجميع في الوطن العربي "دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية في ضوء مشروع اليونسكو التعليم للجميع". مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي.

بولا، هاربانس. (١٩٩٣). *تعليم الكبار اتجاهات وقضايا عالمية* (عبد العزيز السنبل، صالح عزب، مترجمان) المنطقة العربية للنشر. (العمل الأصلي نشر في ١٩٨٩).

بيومي، عبد الله. (٢٠٠٢). تطوير إجراء البحوث التربوية في مجال تعليم الكبار - تصور مقترح. *مجلة البحث التربوي*، *١* (٢)، ٧٨-١٨١.

التلاوي، محمد، وغنيم، زهير. (٢٠١٥، أبريل ١٤-١٦). *دور المنظمات الدولية الإسلامية في تنفيذ العقد العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار"٢٠١٥-٢٠٢٤م"* [ورقة علمية]. المؤتمر السنوي الثالث عشر لمركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

الجابي، غادة. (٢٠١٤). *تعليم الكبار والتعليم للجميع " كتاب تحليلي وثائقي"*. الهيئة العامة السورية للكتاب.

حباكة، أمل سعيد محمد. (٢٠١٠، ابريل ٢٤-٢٦). المشاركة المجتمعية في تعليم الكبار: دراسة مقارنة لبعض الخبرات الأجنبية والإفادة منها في مصر [ورقة علمية]. المؤتمر السنوي الثامن (المنظمات غير الحكومية وتعليم

الكبار في الوطن العربي - الواقع والرؤى المستقبلية)، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

حسين، سيد محفوظ. (٢٠١٤، أبريل ١٤-١٧). *إسهامات المنظمات الدولية في التصدي لمشكلة الأمية بمصر: رؤية وتحليل* [ورقة علمية]. المؤتمر السنوي الثاني عشر لمركز تعليم الكبار: تقويم تجارب تعليم الكبار في الوطن العربي، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

حماد، طارق. (٢٠١٤). اعتبارات تحقيق العدالة الاجتماعية. *مجلة البحوث المالية والضريبية*، (٩٢)، ٦٥-٩٤.

خليفة، عبد اللطيف. (٢٠١٢). *سيكولوجية القيم الإنسانية*. دار غريب للطباعة والنشر.

خليل، أحمد، وعطية، عماد. (٢٠١٧). *رؤى مستقبلية لمحو الأمية وتعليم الكبار في الدول العربية*. الدار العالمية للنشر والتوزيع.

دخيل، محمد حسن. (٢٠١٨). *المنظمات الدولية*. مكتبة زين الحقوقية.

دقو، عامر مهدي. (٢٠١٥). العلاقة بين التعليم الجامعي والديمقراطية في الوطن العربي. *مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية*، ٤ (١٣)، ٧-٢٩.

رفاي، عمر إبراهيم. (٢٠١٥). دور المنظمات الدولية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار في السودان. *مجلة العلوم الإنسانية بجامعة الزعيم الأزهري*، (٣)، ١٣٥-١٦٠.

الرواف، هيا سعد عبد الله. (٢٠٠٩). دور التعليم من بعد في تحقيق ديمقراطية التعليم. *مجلة كلية التربية بجامعة الزقازيق*، (٦٢)، ٤٥-١١٤.

سليمان، شريف عبد الله. (٢٠١٠، إبريل٢٤-٢٦). *المنظمات غير الحكومية لتعليم الكبار: دراسة مقارنة لبعض الخبرات المعاصرة وإمكانية الإفادة منها في مصر* [ورقة علمية]. المؤتمر السنوي الثامن (المنظمات غير الحكومية وتعليم الكبار في الوطن العربي - الواقع والرؤى المستقبلية)، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

السنبل، عبد العزيز عبد الله. (٢٠١٢، أبريل٢١-٢٣). *دور تعليم الكبار في التنمية المستدامة، وتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة* [ورقة علمية]. المؤتمر السنوي العاشر "تعليم الكبار والتنمية المستدامة في الوطن العربي"، مركز تعليم الكبار والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

السنبل، عبد العزيز. (٢٠٠٣، مارس ٢٤-٢٦). *تعليم الكبار من منظور سياسي* [ورقة علمية]. المؤتمر الأول لمركز تعليم الكبار - تعليم الكبار في عصر

المعلوماتية، جامعة عين شمس والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، مصر.

سولتانا، رونالد جي. (٢٠٠٨). *مبادرة تعليم البنات في مصر*. مكتب اليونيسف الإقليمي بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الشال، محمود مصطفى محمود. (٢٠١٠). التعاون الدولي والمحلي في الحد من مشكلة الأمية في مصر: الواقع وسبل التفعيل. *مجلة كلية التربية بالإسكندرية*، ٢٠ (٥)، ٢٣-٩٠.

شعت، عبد الله نوار. (٢٠١٧). *المنظمات الدولية*. مكتبة الوفاء القانونية.

صالح، لينا، ولطفي، محمد كمال. (١٩٩٩). حقوق الأطفال ذوي الحاجات الخاصة من الحقوق إلى الواجبات والمسئوليات .*مستقبليات: مركز مطبوعات اليونسكو، ٢٩(٢)*، ٢٠٥-٢١٩.

الطاهر، رشيدة السيد أحمد. (٢٠١٠، إبريل٢٤-٢٦). *وجهة نظر بعض المنظمات غير الحكومية في جودة مؤسسات التعليم المجتمعي التابعة لها في مصر* [ورقة علمية]. المؤتمر السنوي الثامن (المنظمات غير الحكومية وتعليم الكبار في الوطن العربي - الواقع والرؤى المستقبلية)، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

عبد الحميد، طلعت. (٢٠١٥). *دليل إدارة الذات بالقيم*. مكتبة الأنجلو المصرية.

عبد الدائم، عبد الله. (١٩٩٣). تعليم الكبار والقيم المستحدثة في ظل النظام العالمي الجديد. *مجلة تعليم الجماهير*، (٤٠). http://www.abdeldaim.com/moreinfo.php?b=4&sub_id=395

عبد الفتاح، منال رشاد. (٢٠٠١). تأثير التربية الدولية على منظومة التعليم المصرية: دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية. *مجلة البحوث النفسية والتربوية بجامعة المنوفية*، ١٦(١)، ١٣٠-١٩٤.

الغرباوي، حسن حميد عبيد. (٢٠٠٧). القيم الأخلاقية ضرورة ومسؤولية إنسانية وحضارية فى مواجهة المتغيرات الدولية. *مجلة التواصل*، (١٨)، ٣١-٥٩.

فرج، إلهام عبد الحميد. (٢٠٠٦). برنامج مقترح لتنمية قيم التعامل مع الآخر لتلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الأساسي في ضوء ميثاق حقوق الطفل. *دراسات في المناهج وطرق التدريس*، (١١٦)، ١٤-٥٠.

قاسم، محمد فتحي. (٢٠١٠). دور المنظمات غير الحكومية في إدارة تعليم الكبار بمصر في ضوء بعض الخبرات العالمية المعاصرة. *مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار*، (٩)، ٢٢٤-٣٠٦.

قسايمة، محمد عبد الله غازي. (٢٠١١). *محو الأمية وتعليم الكبار*. خوارزم للنشر والتوزيع.

متولي، نبيه أبو اليزيد، والإتربي، هويدا محمود. (٢٠٠٤). دراسة تربوية تقويمية لجهود الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار بمحافظة الغربية: المهام والمسئوليات، الإنجازات، المعوقات، والحلول والمقترحات. *التربية المعاصر*، س.٢١، (٦٧)،٢٠-٦٣.

مرزوق، فاروق. (٢٠٠٦). *دراسة تقويمية لتشريعات محو الأمية في مصر على ضوء مبادئ التعليم للجميع* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة القاهرة.

المشهداني، هدى. (٢٠١٧). *القيم الإنسانية في خطاب القرآن الكريم للنساء*. دار أمجد للنشر والتوزيع.

مكتب التربية الدولي والمعهد القومي للبحث التربوي في اليابان. (١٩٩٦). الإصلاح التربوي والبحث العلمي: تحديات جديدة لربط البحث والمعلومات بصنع القرار. *العلوم التربوية بجامعة القاهرة*، ٢ (٢,٣)، ١٠٠-١١٣.

المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة. (١٩٩٨). *التكامل بين التعليم النظامي وغير النظامي*. إيسسكو.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومعهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة. (٢٠٠٨، نوفمبر٥-٧). تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين بلدان الجنوب في إطار مبادرة محو الأمية من أجل التمكين (LIFE) والمؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار. نيروبي، كينيا.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (٢٠١٦). *الخطة الاستراتيجية للمنظمة ٢٠١٧-٢٠٢٢*.

https://ossl.alecso.org/WebMaster/Main_Module/img/resources/KI2017-2022.pdf

نافعة، حسن. (١٩٨٩). *العرب واليونسكو* (العدد ١٣٥ من سلسلة عالم المعرفة). المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

نافعة، حسن. (١٩٩٥). *الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥م* (العدد ٢٠٢ من سلسلة عالم المعرفة). المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

نصار، سامي. (٢٠٠٨). *قضايا تربوية في عصر العولمة ومابعد الحداثة*. الدار المصرية اللبنانية.

نصار، سامي، والرويشد، فهد. (٢٠٠٠). *اتجاهات جديدة في تعليم الكبار*. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

هيئة التحرير. (٢٠٠٨). إعلان مدريد: رفض الصراع بين الحضارات: تعزيز القيم الإنسانية المشتركة ونشر ثقافة التسامح والتفاهم عبر الحوار، لتكون إطاراً للعلاقات الدولية. *مجلة الدبلوماسي، (٤١)*، ١٠-١٣.

وسوتس، ماري كلو. (١٩٩٣). أفكار حول المنظمات الدولية ونظرية النظم (محمد عاطف، مترجم). *المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية*، (١٣٨)، اليونسكو.

اليماني، عبد الكريم، حسن، عبد الكريم، وعسكر، علاء. (٢٠١١). *القيم في الفكر التربوي والإسلامي*. دار غيداء للنشر والتوزيع.

اليونسكو. (١٩٩٤). *تعليم أفضل اليوم من أجل عالم أفضل غداً*. فرنسا.

اليونسكو. (٢٠٠٠). *جولة موجهة في منظومة الأمم المتحدة*. رسالة اليونسكو.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

UNESCO Institute for Lifelong Learning, GLOBAL REPORT ON ADULT LEARNING AND EDUCATION, Hamburg, 2009.

Academy for educational development basic (2005). education project, summary of activities, Washington, d. c.

-ADULT EDUCATION THE HAMBURG DECLARATION THE AGENDA FOR THE FUTURE, CONFINTEA, Fifth International Conference on Adult Education 14 - 18 July 1997.

-Borode, M. (2011). The Input of Regional and International Non-Governmental Organizations (NGOs), Towards the Development of Adult Education in the Developing Countries. International Review of Social Sciences and Humanities, 1(2), 132-139.

-Brasilia Office. (2014). *Adult Education in Retrospective 60 years of Confintea.* Ministry of Education, Brazilian Government, Brazil.

-Clover, D. E. (1999). *Learning Patterns of Landscape and Life: Towards a Learning Framework for Environmental Adult Education (Unpublished Doctor Dissertation),* University of Toronto, Canada.

-Destefano, J., et.al. (2006). "Effective Schools for Disadvantaged and Underserved Population", Biennale on Education in Africa, Libreville, Gabon, Association for the Development of Education in Africa, March 27-31.

-Diagne, A. W. (2004). *Capacity Building of Literacy and Non-Formal Education Facilitators in Africa*. Report of the UNESCO - ISESCO Regional Workshop.

-Diagne, A. W. (2004). Capacity Building of Literacy and Non-formal Education Facilitators in Africa. *Report of the UNESCO* - ISESCO Regional Workshop.

-DVV International. (2015). Adult Education and Development. Germany: Institut für Internationale Zusammenarbeit.

-DVV International. (2017). Congress Centrum Hamburg. Accessed on 3rd December 2017 at https://www.dvv-international.de/adult-education-and-development/editions/aed-572001/the-adult-education-conference-and-dvv/an-invitation-from-the-german-adult-education-association/.

-Fifth Islamic Conference of Environmental Ministers. (2012). Fifth Islamic Conference of Environment Ministers. Report on ISESCO's Activities in the Field of Sustainable Development over the Period 2002-2012, Astana - Republic of Kazakhstan.

-Fischer, V. (2011). "Empowerment Par L Education Des Parents Et Des Reseaux De Parents Immigres Le Reseau Des Parents Du NRW. The Third International Spring Institute: Empowerment Mechanisms in the Fields of Social Work and Human Development: Towards an Intercultural Approach - Faculty of Arts and Human Sciences Sais Fez - Morocco Fez: Faculty of Arts and Humanities Sais Fez - Morocco, pp. 278 - 286.

-Inayat, I., Ul Amin, R., Inayat, Z., & Badshah, K. (2013). A Collaborative Framework for Web based Vocational Education and Training (VET), Findings from a Case Study. I.J.Modern Education and Computer Science, 12, 54-60.

-Indabawa, S. A., Oduaran, A., Afrik, T., & Walters, S. (2000). *The State of Adult Education and Continuing Education in Africa*. Department of Adult and Nonformal Education, Faculty of Education, University of Namibia, Republic of Namibia.

-ISESCO. (2016). ISESCO'S new literacy vision. Publications of the Islamic educational, Scientific and Cultural Organizations 2016/1437H.

-ISESCO. (2017). Strategy for the Development of Education in the Islamic World. ISESCO Publications.

-ISESCO. (2017). Strategy for the Development of Education in the Islamic World. ISESCO Publications.

-Islamic Educational, Scientific and Cultural Organization –ISESCO. (1990). Final Report. Extraordinary General Conference Jomtien, Thailand.

Jemni, M., & Khribi, M. K. (2017). The ALECSO Smart Learning Framework. In E. Popescu et al. (eds.), Innovations in Smart Learning, Lecture Notes in Educational Technology, DOI 10.1007/978-981-10-2419-1_14.

-Madhu Singh. (1997). School Enterprises: Combining Vocational Learning with Production. UNESCO:Unevoc, Projet international pour l'enseignement technique et professionnel International Project on Technical and Vocational Education.

-Márkus, E. (2012). *Organizations in adult education1*. Institute of Education Studies, University of Debrecen.

-Naugle, D. (2017). "No Adult Left Behind: The Christian College and Adult Education". South-Western College, Phoenix, AZ.

Official Website of German Adult Education Association. (2017). German Adult Education Association (DVV) e.V. Accessed on 3rd December 2017 at https://www.deqa-vet.de/en/DVV-1475.php.

-Patrick, J. M., & Ijah, C. N. (2012). Adult and Non-Formal Education Programmes of Non-Governmental Organizations for Poverty Alleviation in Nigeria: What can be learnt from the Practice? *Journal of Education and Practice,* ISSN 2222-1735 (Paper).Vol 3, No 11.

-Robert C. Mizzi, and Zane E. Hamm (2016). Adult Education, and the Internationalization of a Pedagogical Practice. Canadian Community Development Organizations.

The World Bank. (2001). Distance Learning For Technical And Vocational Education In Sub-Sahara Africa: Challenges And Opportunities. World Bank, Africa.

-UNESCO Institute for Lifelong Learning. (2010). CONFINTEA VI. Feldbrunnenstraße, Hamburg, Germany.

-UNESCO. (1960). Second World Conference on Adult Education.

-UNESCO. (1972). Third International Conference on Adult Education. Tokyo

-UNESCO. (1985). The Fourth International Conference on Adult Education. Prospects, XV (3), 427-442.

-UNESCO. (1997). Adult Education the Hamburg Declaration the Agenda for The Future. Fifth International Conference on Adult Education 14 – 18.

UNESCO. (1997). Adult Education the Hamburg Declaration the Agenda for The Future. Fifth International Conference on Adult Education 14 - 18 July 1997.

UNESCO. (2009). Statement on Investing in Adult Education: Building Learning and Knowledge Societies in the Arab States. CONFINTEA VI Preparatory Conference in the Arab States Tunis, Tunisia, 5 – 7 January 2009.

-UNESCO. (2016). Institute for Lifelong Learning, GLOBAL REPORT ON ADULT LEARNING AND EDUCATION, Hamburg, 2009.

UNESCO.1 (1997). The Sixth International Conference on Adult Education (CONFINTEA VI1) – History, development, and regional overview. French "ConFérence INTernationale sur l'Éducation des Adultes.

-United Nations Educational. (2015). Recommendation on Adult Learning and Education, cientific and Cultural Organization and UIL, France.

-Xiang, Jifa; Kuper, Harm & Dai, Lingyun. (2016). The development of adult education during china's reform phases, *Internationales Jahrbuch der Erwachsenebildung*, 39 (1), 55-68.

المصادر الإلكترونية:

المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (٢٠١٧"أ"). التعريف بالمنظمة. /https://www.isesco.org.ma/ar

-EPALE National Support Service for Montenegro. (2016). *Adult education in Montenegro and Internationally.* Montenegro: Centre for Vocational Education and Training.

.http://www.worldbank.org

.https://catalogue.nla.gov.au/Record/5423149

https://ec.europa.eu/epale/en/blog/adult-education-and-training-montenegro.

-Rivera, W. M. (1983). International Strategies for the Development of Adult Education; A Review and Critique. Paper Presented at the Lifelong Learning Research Conference (5th, College Park, MD).

-The World Bank (2017). About the World Bank.

-UNESCO (2017). About World Heritage. http://whc.unesco.org/

-United Nations (2017). http://www.un.org/en/index.html.